

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨١٩١**

الثلاثاء، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٨ الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد العتيبي	(الكويت)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بوليفيا (دولة - متعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	بيرو	السيد ميثا-كوادرا
	السويد	السيد أورينوس سكاو
	الصين	السيد شين بو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد تانوه - بوتشويه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة إيكيليس كوري

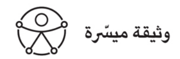
جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

1805339 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس: وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التالي اسماهما، السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد، المبعوث الخاص للأمين العام لليمن، والسيد جون غينغ، مدير شعبة التنسيق والاستجابة في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق شؤون المساعدات الإنسانية.

يبدأ مجلس الأمن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد.

السيد ولد الشيخ أحمد: أنا أقدم اليوم الإحاطة الإعلامية الأخيرة إلى هذا المجلس قبيل انتهاء مهامي كمبعوث خاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن.

لقد بدأت مهمتي في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٥، وكان اليمن يتخبط في نزاع أدى إلى تدمير الاقتصاد ونظام الرعاية الصحية والمساكن والطرقات، والمدارس أي كل ما يحتاجه اليمنيون للعيش والازدهار، وقد واصلت الأطراف المتنازعة النمط العشوائي المدمر والممارسات السياسية الغير مدروسة التي أخذت البلد إلى المزيد من الفقر والدمار. إن أصحاب القرار في هذه الحرب يعتبرون التنازل ضعفا والاختلاف تهديدا، ويتمادون في اتخاذ خطوات استفزازية وغير مسؤولة، غير آبهين بمعاناة المدنيين الذين يعانون يوميا من مخلفات الحرب. لقد شهد الشهران الأخيران تصعيدا واسعا للمواجهات العسكرية في الحديدة والجوف، وصنعاء والبيضاء بالإضافة إلى مناطق على الحدود اليمنية السعودية، ولا يزال الحوثيون، مستمرين في إطلاق الصواريخ الباليستية في اتجاه المملكة العربية السعودية. كما عرفت محافظة تعز قتالا دمويا ومدمرا، وعانت عدن والمحافظات المحيطة بها من الاشتباكات المتواصلة، ولا بد من الإشارة إلى موجات العنف الأخيرة التي شهدتها مدينة عدن في ٢٨ كانون الثاني/يناير، مما أدى إلى مقتل العشرات وجرح المئات، وأكرر دعوتي إلى جميع المعنيين في عدن من أجل ضبط النفس، وضبط خطابهم السياسي، وحل الخلافات بطريقة بناءة، ترتكز على الحوار والاتفاق السلمي، وما يزيد من خطورة الوضع، صدور تقارير من منظمات إنسانية عدة، تؤكد أن أطراف النزاع جندت آلاف الأطفال حتى الآن، وهي على علم بأن هذه الممارسات، هي انتهاك فاضح لحقوق الطفل، وتؤكد التقارير أنه بالرغم من انتشار هذه الممارسات بين جميع الأطراف اليمنية، إلا أن استعمال الحوثيين الممنهج لتجنيد الأطفال قد تكون له انعكاسات على مستقبل البلاد، ولا بد من أن تحترم الأطراف حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، فإن أي استهداف متعمد أو مباشر للمدنيين أو أهداف مدنية، يشكل انتهاكا مباشرا للقانون الإنساني الدولي، ومن الضروري احترام مبادئ التمييز والتناسب والحذر، والتأكد من حصول السكان المتضررين على المساعدات الإنسانية.

إن تفاقم النزاع، أدى إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية والإنسانية، مما جعل الوضع الإنساني في اليمن، من أكثر الأوضاع المأساوية في العالم، وستسمعون من زميلي، جون غنغ قريبا، ولكن أريد أن أؤكد أنه منذ العام ٢٠١٥، شهد الاقتصاد اليمني انكماشا وصل إلى نسبة ٤٠ في المائة، وفي عام ٢٠١٧، تراجعت قيمة الريال اليمني بما يقارب ٥٠ في المائة، وإن تراجع العملة، ترافق مع ارتفاع حاد في الأسعار، مما أثر على تشغيل الموانئ، وأعاق وصول المواد الأساسية. وقد أثرت هذه العوامل بشكل مباشر على القطاع الخاص، وعلى رواتب القطاع الحكومي، فلا شك

أن عدم دفع الرواتب، لما يزيد عن عام كامل، في مناطق عدة، يشكل عبئا كبيرا على المواطن اليمني، إذ تبين أنه يتم استخدام الإيرادات التي من المفترض أن تسهم في تسديد الرواتب وتأمين الخدمات الأساسية، وتحفيز الاقتصاد، من أجل تمويل الحرب، وبالإضافة إلى ذلك، تتنامى ظاهرة الضرائب غير الرسمية، وغيرها من أشكال الفساد، مما يزيد من تردي الوضع الإنساني. إن كل هذه العوامل، تشير إلى أن العائلة اليمنية تفقد أكثر فأكثر قدرتها الشرائية، كما الحصول على الخدمات الأساسية، التي تحتاجها فما يقارب ٢,٢ مليون يمني هم حاليا بحاجة إلى نوع من أنواع المساعدة الإنسانية، مقابل ١٥,٩ مليون عند بداية هذه الأزمة.

وفي سياق هذه التحديات الإنسانية الخطيرة، نرحب بتعهد المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، بالتبرع بمبلغ بليون دولار أمريكي لدعم العمل الإنساني، وإعادة الإعمار في اليمن، بالإضافة إلى التزامها باستقطاب ٥٠٠ مليون دولار إضافي من جهات مانحة أخرى في المنطقة، ونأمل أن تفعل المبادرات وأن تصل هذه المبالغ بأسرع وقت ممكن للتخفيف من خطورة الوضع الحالي.

إن دور المرأة اليمنية في خطر متزايد، كما أن حقوقها الأساسية لا تحترم، وقد سمعت من عدد من النساء اليمنيات أنهن يعشن في سجن كبير، فقدن فيه حرية التعبير والتصرف، فعندما ترفعن الصوت، للتعبير عن الرأي تواجههن بالاضطهاد وبمحاولات عنيفة لإسكاتهن، إلا أنه بالرغم من التهديدات اليومية، تبقى المرأة اليمنية قوية ومناضلة، لا ترضى الاستسلام. ومن الضروري إشراكها هي والشباب اليمني في عملية السلام. وأود الإعراب عن امتناني للبنك الدولي على نهجه المستحدث في اليمن، الذي يعتبر فريدا في بلد يواجه الأزمات، لقد أسهمت الشراكة بين مكتبي والبنك الدولي، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري ليس فقط في تخفيف معاناة بعض العائلات الأكثر عوزا وأيضا ضمان عمل مؤسسات اليمن في المدى الطويل، وأحيي كذلك عمل مجموعة الثمانية عشر سفيرا المعتمدين لدى اليمن، كما أشكر الدول التي استضافت المحادثات مع الأطراف، بما فيها سويسرا والكويت وسلطنة عمان، وقد زرت في الأسابيع القليلة الماضية عددا من دول المنطقة، والأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ولا شك أن الجميع مدرك لأهمية التوصل إلى حل سلمي لهذه الحرب، من أجل استقرار المنطقة، ومحاربة الإرهاب.

وخلال السنوات الثلاث الأخيرة، وخلال لقاءاتي المتواصلة مع الأطراف، تم وضع أسس متينة، لاتفاق سلام من خلال تصديق الإطار العام في بييل عام ٢٠١٥، ومناقشة الحيثيات والتفاصيل في الكويت عام ٢٠١٦. إن من تابع هذا الملف عن قرب، يعرف جيدا أن الأمم المتحدة لم تدخر جهدا لمساعدة الفرقاء اليمنيين من أجل التوصل إلى حل سلمي، ولقد تطرقنا في اجتماعاتنا إلى كل تفاصيل خارطة السلام بالترتيب الزمني، ومع مراعاة كل المتطلبات والتحديات، وأنا أعلن اليوم ولأول مرة، أنه تم وضع مقترح كامل وشامل بالتشاور مع جميع الفرقاء، إلا أنهم رفضوا في الساعات لا بل في الدقائق الأخيرة التوقيع عليه، وقد تبين في نهاية المشاورات أن الحوثيين ليسوا مستعدين في هذه المرحلة لتقديم التنازلات في الشق الأمني، أو حتى الدخول في تفاصيل خطة أمنية جامعة، مما شكل معضلة أساسية للتوصل إلى حل توافقي، ونحن نرى يوميا تقارير تفيد عن مدنيين يموتون من الفقر والجوع والأمراض، ولكن يجب ألا ننسى أن هناك سياسيين من جميع الأطراف يعتاشون من الحروب، وتجارة السلاح، واستغلال الأملاك العامة، لأغراض شخصية نراهم في خطاباتهم، تارة يحركون النعرات لتعميق الشرخ في المجتمع اليمني، وتارة يعلنون عن مواقف مؤيدة للسلام بينما نسمعهم في المجالس الخاصة غير آبهين بمعاناة شعبهم، إن من يريد السلام يخلق الحلول وليس الأعذار، إن من يريد السلام يخلق الحلول وليس الأعذار، إن خارطة السلام لليمن موجودة

وقد تم الاتفاق على المقترحات العملية للمباشرة بها، وبناء الثقة بين الأطراف، وإن ما ينقص هو التزام الأطراف بتقديم التنازلات وتغليب المصلحة الوطنية، وهذا ما يشكك في إرادتهم الفعلية في إنهاء هذه الحرب، وأتمنى التوفيق للمبعوث الجديد السيد مارتن غرفث، في الجهود التي سيبذلها والتي سترتكز من دون شك على خبرته الواسعة في العمل الدبلوماسي، وآمل أن تشكل هذه الخريطة ركيزة أساسية للمضي قدما وتفعيل عملية السلام.

في الختام، لدي وعد وشكر ودعاء، الوعد لليمنيين أن أتابع هذا الملف مع كل المعنيين به وأن أشارك خبرتي ومعرفتي بالشأن اليمني من أي مكان كان للإسهام في التوصل إلى السلام. وقد كنت في اليمن قبل تولي مهامي كمبعوث خاص، وأعرف عن كثب شهامة أهل اليمن وشيمهم وسأتابع تطور الملف حتى يرجع اليمن لليمن، ولو بعد انتهاء مهمتي.

الشكر لأعضاء هذا المجلس الموقر والمجتمع الدولي على الدعم الكامل لجهود الوساطة التي قادتها الأمم المتحدة خلال السنوات الثلاث الأخيرة، بما في ذلك جهود مجلس التعاون الخليجي.

أما الدعوة فهو للفرقاء اليمنيين الذين يتحملون المسؤولية الأولى عن كل ما يجري، حتى يطووا صفحة الحرب البشعة من تاريخ اليمن. فالأمم المتحدة تيسّر مسار السلام والمجتمع الدولي يخلق الأجواء المواتية له. وحدهم أصحاب القرار اليمني قادرون على إيقاف الحرب وهدر الدماء. وهنا أكرر: وحدهم أصحاب القرار اليمني قادرون على إيقاف الحرب وهدر الدماء.

إن المشهد الإقليمي مشحون بالتحديات والنزاعات السياسية والمذهبية والضغوط الاقتصادية. ولا شك في أن مجريات الأشهر الأخيرة في اليمن ستعيد خلط الأوراق السياسية من جديد وتغير من بعض التكتلات الداخلية، خاصة في ظل ما يشهده حزب المؤتمر الشعبي العام من ضغوط وتحديات جمّة، بالإضافة إلى ظهور أصوات جنوبية شعبية تعبر عن مطالبها.

أدعو الأطراف إلى وقف الاقتتال وإعادة إحياء المفاوضات الرامية إلى التوصّل إلى حل سلمي، وتغليب ثقافة التعايش على لغة الحرب حتى يُصبح اليمن منارة مشعّة في الشرق الأوسط، وبلداً يعمه الأمن والسلام، ويشارك في صنع القرار فيه رجاله ونساؤه وشبّانه وشابّاته من الغرب ومن الشرق، من الشمال ومن الجنوب.

الرئيس: أشكر السيد اسماعيل ولد الشيخ أحمد على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد جون غينغ.

السيد غينغ (*تكلم بالإنكليزية*): أقدّم هذه المعلومات المستكملة إلى مجلس الأمن اليوم بالنيابة عن السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

بعد ثلاث سنوات من النزاع، باتت الأحوال في اليمن كارثية. يحتاج رقم قياسي يبلغ ٢٢,٢ مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية أو الحماية، بما في ذلك ٨,٤ مليون شخص يعانون بشدة من انعدام الأمن الغذائي. ويعاني حوالي ٤٠٠ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الشديد لدرجة أن احتمال موتهم دون علاج يفوق بعشر مرات أقرانهم الأصحاء. ولا يزال نحو مليوني شخص مشردين، ٩٠ في المائة منهم فروا من ديارهم قبل أكثر من عام. ويُشتبه بإصابة ١,١ مليون شخص تقريباً بالكوليرا. وقد أُبلغ عن ذلك منذ نيسان/أبريل ٢٠١٧، فيما سمّاه الخبراء أسوأ تفشٍّ للكوليرا في العالم. ويُقدّر أن ٣ ملايين من النساء والفتيات يتعرضن لخطر العنف الجنساني.

تمثّل هذه الأرقام نداء عاجلاً إلى العمل الذي يكافح العاملون في المجال الإنساني، وغالبيتهم العظمى من المواطنين اليمنيين، من أجل الاستجابة له. وبالعمل مع نحو ٢٠٠ من

الشركاء، تحقق الاستجابة المنسقة من الأمم المتحدة فرقاً هائلاً للملايين من الناس في جميع أنحاء البلد. ففي عام ٢٠١٧، زدنا تدريجياً عدد الأشخاص الذين يتلقون مساعدات غذائية طارئة كل شهر، من ٣ ملايين إلى أكثر من ٧ ملايين. لقد أوصلنا ما يكفي من الأدوية إلى المرافق الصحية لعلاج ٣,٢ مليون شخص وقدمنا ١,٥ مليون استشارة طبية. ومن خلال صيانة شبكات المياه العامة، كفلنا حصول مليوني شخص على مياه الشرب، إضافة إلى نقل المياه بالشاحنات مباشرة إلى حوالي مليون شخص آخرين من الأكثر ضعفاً في كانون الأول/ديسمبر وحده. وتُقدّر شبكة نظم الإنذار المبكر بالمجاعات أن تسعة من المحافظات اليمنية الـ ٢٢ ستكون أقرب خطوة من المجاعة، أو ما هو أسوأ من ذلك، من دون تقديم المساعدة الإنسانية.

ومع ذلك، ما فتئت حياة الناس تتمزق. تصاعد النزاع بشكل كبير منذ تشرين الثاني/نوفمبر، ما دفع حوالي ١٠٠ ٠٠٠ شخص للخروج من ديارهم، وفقاً لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. هناك المزيد من الجوعى، وتظل المجاعة تهديداً حقيقياً. وعلى الرغم من انخفاض حالات الإصابة بالكوليرا، لم يتم دحر المرض بعد ويُرجّح أن يعاود انتشاره في موسم الأمطار المقبل. وفي الوقت نفسه ظهر تفش للدفتيريا، هو الأول من نوعه منذ ١٩٨٢. تلك هي عواقب أزمة من صنع الإنسان لا يمكن إلا لحل سياسي أن يضع حداً لها.

والمهمة الأكثر إلحاحاً لجميع الأطراف هي وقف الأعمال القتالية والمشاركة بصورة مجدية مع الأمم المتحدة لتحقيق تسوية سياسية دائمة. وفي الوقت نفسه، كما أشار وكيل الأمين العام ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ في كلمته إلى مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر، هناك مجالات أخرى نحن بحاجة إلى أن نرى إحراز تقدم فوري فيها. نُقلت تلك الأولويات إلى حكومتي اليمن والمملكة العربية السعودية، وكذلك إلى السلطات في صنعاء، مع تأكيدات من جميع الأطراف بأنها ستنفذ بسرعة. ولذلك، أود أن أطلع الأعضاء على ما وصلنا إليه.

تتعلق المسألة الأولى بالموارد اللازمة لاستجابة فعالة. في كانون الثاني/يناير، أصدرت الأمم المتحدة وشركاؤها خطة الاستجابة الإنسانية لليمن لعام ٢٠١٨، التي تتطلب ٢,٩٦ بليون دولار لمساعدة ١٣,١ مليون شخص. إن تأمين التمويل الكامل للخطة أولوية عليا، ولذلك خصص منسق الإغاثة في حالات الطوارئ ٥٠ مليون دولار من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ في بداية العام – وهو أكبر مخصص واحد في تاريخه. وفي وقت لاحق من كانون الثاني/يناير، أعلنت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة عن تعهد مشترك سخي لليمن قدره بليون دولار، منها ٩٣٠ مليون دولار لخطة الاستجابة الإنسانية. والتزمتا أيضاً بجمع ٥٠٠ مليون دولار من جهات مانحة أخرى في المنطقة. وفي المناقشات التي جرت هذا الشهر، أكدت الحكومتان السعودية والإماراتية أنهما ستحوّلان ٩٣٠ مليون دولار بحلول ٣١ آذار/مارس وحددتا شروط إدارة المنحة تماشياً إلى حد كبير مع روح ”الصفقة الكبرى بشأن تمويل الأنشطة الإنسانية“. كما هبت جهات مانحة أخرى للمساعدة. ولكن حتى مع الدعم الذي أعلن عنه حتى الآن، ستظل خطة الاستجابة الإنسانية ممولة بنحو الثلث فقط. وفي ٣ نيسان/أبريل، سيدعو الأمين العام إلى عقد مؤتمر لإعلان التبرعات في جنيف، تستضيفه السويد وسويسرا، حيث ستتاح الفرصة لجميع الجهات المانحة للعمل معاً من أجل توفير الموارد اللازمة للاستجابة.

والمسألة الثانية هي إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى داخل البلد وضمنه، والتي يتعين على جميع الأطراف إتاحتها بموجب القانون الدولي الإنساني. ويجب أن يكون هذا الوصول آمناً وسريعاً ودون عوائق. إن إمكانية الوصول داخل اليمن – وخاصة في المناطق التي تسيطر عليها سلطات

صنعاء – قد تدهورت. تواصل السلطات في صنعاء تأخير التحركات الإنسانية وفرض العقبات البيروقراطية التي تعوق العمل الإنساني. وهي تشمل التأخيرات الطويلة في التخليص الجمركي للإمدادات الأساسية، مثل علاج الدفتريا والوقود، والقيود المرتجلة على تحركات الشركاء في المجال الإنساني ورفض إعطاء الإذن بإجراء التقييمات الإنسانية. وفي الأسابيع الأخيرة، جرى أيضاً احتجاز عاملين في المجال الإنساني مؤقتاً دون مبرر، وصودرت معداتهم عند نقاط التفتيش. وفي الممارسة العملية، كثيراً ما تُحل تلك القيود في نهاية المطاف من خلال الحوار، ولكن الوقت الضائع يشكل تأخيراً غير مقبول للأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة. وفي حين يبدو أن القيود قد زادت في الأشهر الأخيرة، فإننا لا نزال متفائلين بأن سلطات صنعاء ربما تفي بالتأكيدات التي تعهدت بها لمنسق الإغاثة في حالات الطوارئ خلال الزيارة التي قام بها في تشرين الأول/أكتوبر.

وقد تحسّنت إمكانية الوصول إلى اليمن بعد انتهاء الحصار الذي فرضه التحالف في كانون الأول/ديسمبر. ما فتئت الرحلات الجوية والسفن التابعة للأمم المتحدة تنطلق حسب مواعيدها المقررة منذ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، وقد استؤنف تناوب موظفي المساعدة الإنسانية والشحنات بشكل منتظم في معظمه. كما تلقينا تأكيدات بأنه لن يكون هناك مزيد من التعطيل لتلك الخدمات. إن التحدي الرئيسي الذي نواجه اليوم في دخول اليمن هو سياسة التحالف في تحويل وجهة الشحنات المعبأة في حاويات إلى عدن، بما في ذلك مواد الإغاثة المشحونة في حاويات على متن السفن التجارية، الذي غالباً ما يكون الخيار الأكثر فعالية من حيث التكلفة. وتخلق هذه السياسة تأخيرات وارتفاعاً في تكاليف التشغيل. ولا يزال مطار صنعاء مغلقاً أمام الملاحة التجارية، ما يمنع الآلاف من المرضى من السفر إلى الخارج للحصول على الرعاية الطبية. ونأمل أن يتسنى إيجاد حلول قريباً.

وتتصل المسألة الثالثة بالواردات التجارية. كان اليمن، حتى قبل الأزمة، يستورد ٩٠ في المائة من أغذيته الأساسية، وتقريباً كل الأدوية والوقود. إن المحافظة على تدفق الواردات التجارية من خلال جميع الموانئ أمر أساسي لبقاء الناس. وكانت معظم الواردات تصل تاريخياً عبر الحُديدة، وهو أقرب ميناء إلى ٧٠ في المائة من السكان الذين هم في حاجة. إن لتعطيل تدفقات الاستيراد التجارية آثاراً فورية، بما في ذلك على أسعار الغذاء، التي تتزايد في ظل خطر المجاعة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، كانت سلة الأغذية في المتوسط أكثر تكلفة بـ ٥٥ في المائة عما كانت قبل تصاعد النزاع في عام ٢٠١٥.

ولم يسترد سوى جزء من الواردات التجارية من الأغذية والوقود. ويبدو أن أحد العوامل يتجسد في انعدام الثقة فيما بين جهات الشحن التجارية. وقد انخفض عدد السفن التي تسعى للحصول على تصاريح لدخول مينائي الحديدة والسليف إلى النصف منذ الحصار. وتعد بعثة الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش نظاما فعالا لفحص الواردات المتجهة إلى هذين الميناءين، وتم مؤخرا بذل جهود لتعزيز ذلك. وينبغي للسفن التي منحتها تلك الآلية التصريح أن تكون قادرة على التوجه مباشرة إلى الميناء دون مزيد من التأخير. فالواردات من الوقود تمثل أمرا الحاسما بالنسبة لليمن، بما في ذلك لتشغيل شبكات المياه العامة والمرافق الطبية. وفي كانون الثاني/يناير، تلقت وكالات الأمم المتحدة ١٧٥٠٠٠ لتر من الوقود، قدمها التحالف، ووزعتها على ١٦ مركزا صحيا وشبكة مياه في الشمال والجنوب. ويجب أن تستمر هذه الواردات، التي تزيد من إمدادات الوقود التجارية والإنسانية، فضلا عن السلع الأخرى. ولكي يحدث ذلك، يجب أن يظل ميناءي الحديدة والسليف مفتوحين دون قيود زمنية أو قيود أخرى قد تثني شركات الشحن التجارية عن تقديم الخدمة لهما.

أما المسألة الرئيسية الأخيرة التي كنا نأمل أن نرى إحراز تقدم فوري فيها فتتعلق بدفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية. فمنذ آب/أغسطس ٢٠١٦، لم يحصل ١,٢ مليون موظف من الموظفين العموميين، وأسرهم – أو ربع عدد السكان – على المرتبات العادية. وقد أدى عدم دفع المرتبات، بما في ذلك لحوالي ٣٠ ٠٠٠ عامل في المجال الصحي و ١٩٣ ٠٠٠ معلم، إلى تسارع وتيرة الانخفاض في الخدمات العامة، حيث يسعى العمال لتوفير سبل بديلة للعيش. وقد خلف ذلك أسرا تكافح من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية. وقد أصبح الانهيار الناتج في الخدمات الأساسية محركا رئيسيا للأزمة الإنسانية. ولا يمكن للأمم المتحدة وشركاؤها أن يحلوا محل القطاع العام، فبينما أفيد عن دفع بعض المرتبات في الجنوب، يجب استئناف دفع المرتبات العادية بسرعة في جميع أنحاء البلد.

وأخيرا، لا يزال من المهم التأكيد على أنه لا تزال شواغل الحماية في صميم الاستجابة. وعلى نحو ما ذكر، فقد تصاعد النزاع مؤخرا، مما يعرض المدنيين لخطر أكبر. وجميع أطراف النزاعات ملزمة أن تحرص على توفير الرعاية المستمرة للمدنيين والبنية التحتية المدنية في العمليات العسكرية. ومع ذلك، فإننا لا نزال نشهد أضرارا تلحق بالمدنيين. ولا تزال القوات التابعة للحوثيين تقصف المناطق المأهولة بالسكان، وهو ما يؤدي كثيرا إلى وقوع إصابات في صفوف المدنيين. ففي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، أدت غارة جوية نفذها التحالف على سوق في تعز إلى مقتل ما لا يقل عن ٦٠ مدنيا، من بينهم ثمانية أطفال، وإصابة ٣٢ بجروح، من بينهم ستة أطفال.

وهناك العديد من هذه الأمثلة على جميع أطراف النزاع. وأدعو جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها بموجب القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وبالمثل، فإنني أحث الدول الأعضاء على اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لكفالة امتثال أطراف النزاع للقانون ودعم المساءلة عن الانتهاكات.

الرئيس: أشكر السيد غينغ على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد هيكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا، أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على ما قدموه من معلومات مستكملة عن الحالة في اليمن. كما أود أن أشكر بحرارة السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد على جهوده الدؤوبة خلال السنوات الثلاث الماضية من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع. ونسلم بأنها كانت مهمة صعبة للغاية، ونقدر كل ما قام به لإعادة الطرفين إلى طاولة المفاوضات وتهيئة الظروف لتحقيق السلام المستدام، مع تعريض نفسه للخطر في أحيان كثيرة. وأنا أشكره بالنيابة عن المملكة المتحدة. كما أود أن أرحب بتعيين السيد مارتن غريفيث بصفته المبعوث الخاص الجديد للأمم المتحدة. وأتعهد بدعم المملكة المتحدة الكامل لجهوده في المستقبل.

على نحو ما سمعنا للتو من الأمم المتحدة، فإن النزاع في اليمن قد تسبب في أشد الأزمات الإنسانية تدميرا في العالم. فهناك أكثر من ٢٢ مليون شخص، أي أكثر من ثلاثة أرباع السكان، في حاجة الآن إلى المساعدة الإنسانية. ويحتاج أكثر من نصف هذا العدد البالغ ٢٢ مليون شخص إلى مساعدة فورية لإنقاذ حياتهم أو المحافظة عليها. ولن يستطيعوا البقاء على قيد الحياة دون تلقي المساعدة. والمملكة المتحدة ملتزمة بتقديم هذه المساعدة إلى الشعب اليمني. فنحن ثاني أكبر المانحين استجابة للنداء اليمني في الأمم المتحدة، وثالث أكبر المانحين في الأمم المتحدة عموما. وقدمنا ٢٨٦ مليون دولار للنداء في السنة المالية ٢٠١٧ –٢٠١٨. كما أننا نواصل العمل بجد من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع بيان رئاسي من

مجلس الأمن يهدف إلى الاستجابة للتطورات الأخيرة على أرض الواقع.

وعلى الرغم من الحالة الإنسانية المأساوية، لم يتم تمويل النداء في العام الماضي إلا بنسبة ٧٠ في المائة. وفي هذا العام، نظرا لتدهور الحالة، سمعنا للتو أن الأمم المتحدة تطلب تقديم مبلغ قياسي بقيمة ٢,٩٦ بليون دولار. وإن التعهدات التي قطعتها مؤخرا المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بتقديم مساهمة بمبلغ ٩٣٠ مليون دولار لنداء عام ٢٠١٨ أمر مرحب به للغاية، وكذلك التزامهما بدفعها بحلول نهاية آذار/مارس. كما يعد مؤتمر إعلان التبرعات المقبل، الذي ستستضيفه السويد وسويسرا، فرصة للاستجابة لنداء الأمم المتحدة لمساعدة الشعب اليمني الذي يتضور جوعا. وندعو جميع المانحين إلى الاستجابة لهذه الدعوة، وكفالة صرف جميع تعهداتهم في الوقت المناسب.

بيد أن المعونة وحدها لن تفي باحتياجات الشعب اليمني. فلا تزال الواردات من الأغذية والوقود والأدوية أدنى بكثير من مستويات الحاجة. ويجب على جميع أطراف النزاع السماح بوصول المساعدات التجارية والإنسانية دون عوائق إلى جميع أنحاء اليمن، وهو أمر أساسي لتفادي خطر حدوث مجاعة شاملة. وجميع الخطط والجهود المبذولة لتحسين الوصول هي موضع ترحيب. ومع ذلك، لا يمكن أن تكون بديلا عن الوصول التجاري والإنساني بشكل كامل ودون عوائق إلى ميناءي الحديدة والصليف على البحر الأحمر. فثمانون في المائة من واردات اليمن تدخل البلد عن طريق هذين الميناءين. فالموانئ الأخرى تنقصها القدرات اللازمة للرسو والتخزين والتجهيز، ويستغرق الأمر أياما لنقل البضائع برا عبر الخطوط الأمامية للنزاعات المتعددة كي تصل إلى المحتاجين.

إن النزاع الدائر في اليمن لم يثر أكبر أزمة إنسانية في العالم فحسب، بل أنشأ مناطق غير خاضعة للحكم يمكن أن يعمل فيها الإرهابيون، وفرض تهديدات أمنية على البلدان الإقليمية والنقل البحري على الصعيد الدولي، وأجج توترات إقليمية. ويتجلى ذلك في عمليات إطلاق القذائف التسيارية التي شنها الحوثيون ضد أهداف مدنية في المملكة العربية السعودية، ونيتهم المعلنة عن شن هجمات ضد الإمارات العربية المتحدة وعرقلة ممر النقل البحري الدولي في البحر الأحمر. ونحن نتفق مع الاستنتاج الذي خلص إليه فريق الخبراء بأن الصواريخ التي أطلقها الحوثيون – إيرانية الصنع وتم تقديمها بعد فرض حظر الأسلحة – تعني أن إيران لا تمتثل للفقرة ١٤ من القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥). وندعو إيران إلى وقف جميع الأنشطة التي تؤجج النزاع في اليمن. وإلى حين يتم التوصل إلى تسوية سياسية دائمة، فإن نظام الجزاءات يمثل أداة حاسمة لردع أولئك الذين لولاه لاستخدموا العنف لتحقيق أهدافهم السياسية.

ولن توفر المعونة الإنسانية وإيصالها سوى إغاثة مؤقتة للشعب اليمن. وفي نهاية المطاف، فإن التسوية السياسية هي الطريقة المثلى إلى حد كبير لمعالجة الأزمة الإنسانية والتهديدات الأمنية النابعة من اليمن. وندعو جميع الأطراف إلى المشاركة البناءة مع المبعوث الخاص الجديد والتخلي عن الشروط المسبقة بغية استئناف العملية السياسية. وينبغي لجميع أعضاء المجلس أن يستخدموا نفوذهم على جميع الأطراف لتسوية خلافاتها عن طريق الحوار والتشاور.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أبدأ، أود أن أنوه بحضور أعضاء اللجنة الدائمة المعنية بالشؤون الخارجية في البرلمان الهولندي في القاعة. ويمثل حضورهم اليوم شرفا كبيرا لوفد بلدي.

وأود أن أعرب عن امتناننا الخاص للمبعوث الخاص إسماعيل ولد الشيخ أحمد على إحاطته الإعلامية الأخيرة إلى مجلس الأمن، ولا سيما على جهوده المستمرة على مدى السنوات

الثلاث الماضية في محاولة للجمع بين الأطراف لإيجاد حل لهذا النزاع الرهيب. إن كلماته تغرس في نفوسنا شعور قوي بالإلحاح.

إن المأساة الإنسانية في اليمن، وهي أزمة من صنع الإنسان ويمكن تجنبها تماما، تعد واحدة من أكبر الأزمات الغذائية والصحية التي قد شهدها العالم على مدى عقود. وسأركز اليوم على ثلاث مسائل، هي: العملية السياسية، والواجب الإنساني، والمساءلة.

أولا، فيما يتعلق بالعملية السياسية، من الضروري لجميع الأطراف اغتنام هذه اللحظة لعكس مسار الاتجاه السلبي الذي اتسم به العام الماضي.

وكما أشار فريق الخبراء، فإن اليمن يواجه خطراً شديداً بالتفتت. وما لم تعالج الشكاوى الداخلية والانقسامات الإقليمية، فإن أي اتفاق سياسي لن يستمر على الأرجح. ولذلك، يجب أن تكون العملية السياسية جامعة. وينبغي أن تشمل طائفة واسعة من الجماعات اليمنية، بمشاركة فعالة للنساء والشباب.

وهذا يقودني إلى النقطة الثانية، أي الضرورة الإنسانية. وفي غياب تسوية سياسية، فإننا نسترعي انتباه المجلس إلى الأزمة الإنسانية. حماية المدنيين من النزاع المسلح يجب أن تكون في صدارة جهودنا. ولطالما نددنا بجميع الهجمات العشوائية التي كان لها أثر مروع على السكان المدنيين، بما في ذلك القذائف التسيارية الحوثية ضد المملكة العربية السعودية. وشعب اليمن يعاني من القتال المتواصل، ويعاني بنفس القدر إن لم يكن أكثر من نقص الغذاء والمياه والصرف الصحي والوقود والوصول إلى الرعاية الصحية. وضمان وصول المساعدات الإنسانية بصورة آمنة ودون عوائق ليس عملا من أعمال الرحمة، بل هو التزام بموجب القانون الدولي.

ونحن نرحب بالخطوات الإيجابية التي اتخذت، بما في ذلك تركيب الروافع في ميناء الحديده والتعهد السخي للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في خطة الاستجابة الإنسانية. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى المزيد من الخطوات، مثل الوصول الكامل والمستدام لجميع الشحنات الإنسانية والتجارية إلى جميع الموانئ والمطارات في اليمن. إن شعب اليمن لا يمكن أن يعيش على المساعدة الإنسانية فحسب. وعلاوة على ذلك، ينبغي لجميع الأطراف أن تتعاون بالكامل مع عمل آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش. وتوفير الخدمات السريعة لشركات الشحن التي تنقل الواردات التجارية يكتسي أهمية محورية. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى الامتناع عن تفتيش السفن التي سبق للآلية التصريح لها بالمرور. وسنواصل العمل مع جميع شركائنا في المجلس على المسائل التي يجري تناولها في البيان الرئاسي الذي سيصدر في الأيام القادمة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضاً لكي أحيي أولئك الذين يعملون خارج البلد وبالداخل للتخفيف من معاناة السكان اليمنيين. فالمجتمع الإنساني يعمل في ظروف صعبة للغاية، ويستحق منا الثناء والامتنان والدعم.

والنقطة الثالثة تتعلق بالمساءلة. وقد شهدنا في الأشهر الأخيرة زيادة في عدد الضحايا في صفوف المدنيين. والتزامات جميع الأطراف بموجب القانون الإنساني الدولي واضحة جدا. ونناشد جميع الأطراف مرة أخرى أن تحترم القانون الإنساني الدولي احتراماً تاماً. ويجب علينا معا تعزيز الامتثال للقانون. وفريق الخبراء البارزين المعني باليمن مكلف من قبل مجلس حقوق الإنسان بإجراء دراسة شاملة لجميع الانتهاكات والتجاوزات المزعومة، وتحديد المسؤولين عنها. وفي هذا السياق، أود أن أشير بشكل خاص إلى العنف القائم على نوع الجنس الذي استشرى في البلد، والذي أشار إليه السيد غينغ في وقت سابق. وقد بدأ

فريق الخبراء عمله، وينبغي أن يحظى بكامل الدعم والوصول من الأطراف كافة بغية الوفاء بولايته.

في الختام، نطالب مرة أخرى بإجراء مفاوضات سياسية ذات مغزى، وتيسير الوصول الإنساني واحترام القانون. ووزيرة الخارجية في بلدي، السيدة سيغريد كاغ، قامت بزيارة المنطقة مؤخراً. وتدارست الشواغل إزاء هذه المسائل الملحة مع جميع النظراء، تدليلاً على التزامنا الثابت تجاه شعب اليمن. وفي هذا العام، تحتفل مملكة هولندا بأربعين عاماً من التعاون الإنمائي الثنائي مع اليمن. ونحن شركاء منذ أمد طويل. وبالتالي، لا يزال اليمن يمثل أولوية بالنسبة لنا، داخل هذا المجلس وخارجه على السواء.

كما تلقت وزيرة خارجيتنا رسائل مشجعة تشير إلى أن الكثير من الأطراف حريصة على التعاون مع المبعوث الخاص الجديد، السيد مارتن غريفيث. ونرحب بتعيينه ونؤكد له دعمنا الكامل. فلنعمل على منحه الوقت الكافي للبناء على العمل المنجز بالفعل، والتحاور مع الأطراف وطرح أفكاره الأولية. وينبغي للمجلس بعد ذلك أن ينظر في اتخاذ مزيد من الخطوات الملموسة بشأن كيفية دعم جهوده. ولا يمكن التوصل إلى حل سياسي مستدام إلا عندما تتحلى الأطراف بالشجاعة والحس القيادي لتقديم التنازلات الضرورية وتغليب مصالح الشعب اليمني على مصالحها.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): باسم فرنسا، أود أن أتوجه بجزيل الشكر للمبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، السيد إسماعيل ولد شيخ أحمد على إحاطته الإعلامية الممتازة وعمله المتميز والتزامه النموذجي وجهوده الدؤوبة وتصميمه على الرغم من التحديات الصعبة والمخاطر على حياته شخصياً. وأود أن أعرب عن عميق احترام بلدي وامتنانه لجهوده. وأشكر أيضاً السيد جون غينغ على إحاطته الإعلامية، التي أكدت مرة أخرى الخطورة البالغة للحالة.

سأركز في بياني اليوم على أربع نقاط رئيسية – الجمود السياسي والأمني في اليمن، واستمرار تدهور الحالة الإنسانية، وأثر الأزمة على المنطقة وأهمية الاستئناف العاجل للعملية السياسية.

الحالة في اليمن قد ازدادت تعقدا خلال السنوات والأسابيع الأخيرة. وبعد اغتيال الرئيس السابق علي عبد الله صالح، فإن ائتلافاً من جماعات من جنوب اليمن المعارض للرئيس عبد ربه منصور هادي منصور قد أحكم سيطرته على الغالبية العظمى من عدن، حيث يقع مقر الحكومة. وهذا التطور الأخير قلص احتمالات التوصل إلى تسوية سياسية، ولكن ينبغي ألا يؤدي إلى التشكيك في السيادة الإقليمية لليمن، التي نلتزم بها جميعا التزاما عميقا. وهناك العديد من النزاعات بين حكومة الرئيس هادي والحوثيين، وبين الحوثيين والتحالف العربي، وبين مؤيدي الرئيس السابق صالح والحوثيين، وبين المجموعات من جنوب اليمن والحكومة. كما تنشط الجماعات المنتسبة إلى تنظيم القاعدة وداعش أيضا بوصفها المستفيد الرئيسي من الفوضى السائدة.

والضحايا الرئيسيون للصراعات العديدة هم من المدنيين. والشعب اليمني يواجه كارثة إنسانية. ثلاثة أرباع الشعب اليمني بحاجة إلى المساعدة. وأكثر من مليوني شخص أصبحوا مشردين. ويعاني أكثر من ١٨ مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي ويواجهون خطر المجاعة. وهناك ندرة في الضروريات الأساسية والمخاطر الصحية، مثل الدفتيريا والكوليرا، لا تزال جسيمة، كما سبق الإشارة إلى ذلك بوضوح في وقت أصيبت فيه الهياكل الأساسية الصحية والطبية بالشلل. ويجب أن تكون أولويتنا معالجة واحدة من أسوأ الأزمات في العالم من خلال توفير وصول إنساني شامل وآمن دون عوائق إلى المتضررين في جميع المحافظات اليمنية. ويجب ضمان الوصول واستدامته. والخطة الإنسانية للتحالف خطوة مشجعة إلى الأمام جديرة بالثناء.

ومن الأهمية بمكان ضمان أن تكون فعالة وأن تنفذ بالتعاون الكامل مع الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

كما أن المساعدة المالية للمصرف المركزي اليمني تمثل خطوة أخرى في الاتجاه الصحيح في ضوء المصاعب الاقتصادية التي ذكرت للتو. ومن الضروري أيضا أن تمر البضائع الإنسانية والتجارية عبر جميع الموانئ، بما في ذلك الحديدة والسليف، وجميع المطارات، وخاصة مطار صنعاء. ويجب رفع الحصار مرة أخرى لتمكين أكبر قدرة على التنبؤ لدى الجهات الفاعلة الإنسانية والتجارية. ويجب أن تستمر جهود التفتيش التي تجريها آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش للتأكد من أن الشحنات التي تدخل اليمن لا تشتمل على بضائع تنتهك الحظر. وما فتئنا ندين بشدة أي محاولة لتحويل مسار المساعدات الإنسانية. ولا بد أن تتوقف الهجمات العشوائية ضد المدنيين. ويجب احترام القانون الدولي الإنساني احتراماً تاماً. والأزمة تؤثر على الأمن في المنطقة أيضاً. ويساورنا القلق إزاء استمرار تدهور الاستقرار والأمن الإقليميين. وبالأمس، صوتنا على تمديد تقني لنظام الجزاءات، الأمر الذي سيمكن فريق الخبراء من مواصلة عمله الهام. ومع ذلك، فإننا نأسف لأن المجلس لم يتمكن من الاتفاق على التصويت على مشروع القرار الأول (S/2018/156).

لقد أعربنا عن شواغلنا إزاء الاستنتاجات الواردة في تقرير فريق الخبراء المعني باليمن الصادر في ١٥ شباط/فبراير وقد أدنّا مرارا وتكرارا عمليات إطلاق القذائف التسيارية من قبل الحوثيين، وتحديدا ضد المملكة العربية السعودية. وكما ذكرنا أمس، ستظل فرنسا يقظة إزاء مسألة نقل التكنولوجيا والمواد التسيارية في جميع أنحاء المنطقة في الأشهر المقبلة. وهذه مسألة سوف يتناولها وزير أوروبا والشؤون الخارجية، السيد جون – إيف لو دريان خلال الزيارة التي سيقوم بها إلى طهران في ٥ آذار/مارس.

وفي هذا السياق الهام، مطالب فرنسا واضحة وهي بالتحديد وقف إطلاق النار، وتأمين وصول المساعدات الإنسانية الشاملة وبلا قيود. وهذا ليس أمرا اختياريا بل التزام بموجب القانون الإنساني الدولي الملزم لجميع الأطراف، والذي نود أن نشدد عليه لدى جميع أطراف النزاع. فكلما أصبح الصراع أكثر استعصاء، يتضح بصورة أكبر أنه لا يمكن أن يكون حل عسكري في اليمن. ومن ثمّ، يتيح تعيين المبعوث الخاص الجديد للأمين العام، السيد مارتن غريفيث، الفرصة لجميع الأطراف للانخراط مجددا في المفاوضات بصورة مجدية ومن دون شروط مسبقة. ويجب أن نواصل نقل رسالة واضحة إلى الجهات الفاعلة الإقليمية بشأن اضطلاعها بدور مسؤول وبناء في اليمن؛ وهذا أمر بالغ الأهمية.

يجب أن يظل هدفنا المشترك هو التوصل إلى وقف دائم للأعمال القتالية وتشجيع الأطراف على إحياء الحوار، بهدف التوصل إلى اتفاق سياسي شامل وجامع بطريقة تحترم السلامة الإقليمية للبلد.

ختاما، أود أن أقول إننا نأمل أن يساعد استئناف العملية السياسية على كسر طوق هذا الجمود الكارثي. ولا بدّ لنا في هذا السياق، من أن نتوخى الحذر لتفادي خلق الانقسامات بيننا التي يمكن أن تترتب عليها عواقب وخيمة. إنّ وحدة مجلس الأمن والتزامه بشأن هذه المسألة من الشروط المسبقة للتوصل إلى لهذا الاستئناف الضروري للعملية السياسية. وستواصل فرنسا تسخير كل جهد ممكن لتحقيق تلك الغاية.

السيد أورينيوس سكو (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أيضا أن أبدأ بياني بشكر المبعوث الخاص، إسماعيل ولد الشيخ أحمد، على إحاطته الإعلامية التي قدمها للمجلس اليوم. وبما أن هذه هي آخر إحاطة إعلامية له بوصفه المبعوث الخاص، أود أن أنوه بتصميمه والتزامه وتفاؤله التي كانت لازمة خلال تلك السنوات الثلاث الماضية. ومن الصعب تصور عمل أكثر مشقة. واسمحوا لي أيضا أن أشكر جون على إحاطته الإعلامية الصريحة والواقعية عن الحالة الإنسانية.

لقد مر حوالي ثلاثة أشهر منذ أن اجتمع المجلس لمناقشة الحالة في اليمن. وهذا لا يعكس الطابع الملح في الميدان. فمنذ اجتماعنا الأخير، تصاعد العنف، وتواصلت الإصابات في صفوف المدنيين. إن الحالة الإنسانية بالنسبة لليمنيين العاديين تدعو إلى الأسف وتزداد سوءا. وتنبع هذه المعاناة أولا وقبل كل شيء من الصراع.

من الواضح أن الجهود الحالية التي يبذلها المجلس غير كافية للوفاء بمسؤوليتنا للتخفيف من أسوأ أزمة إنسانية في العالم، ومن أجل إنهاء هذا الصراع الدموي، الذي هو الآن في عامه الرابع. في الأسابيع الأخيرة، وعلى الرغم من الخلافات المعروفة جيدا داخل عضوية المجلس، عملنا معا من أجل إيجاد توافق في الآراء بشأن الاستجابة للحالة الإنسانية في سورية. ومن واجبنا الآن أن نبذل الجهود نفسها عندما يتعلق الأمر باليمن.

أود اليوم أن أركز على الكيفية التي يمكننا بها تكثيف الجهود التي نبذلها بشأن الحالة الإنسانية والسياسية في اليمن.

فيما يتعلق بالحالة الإنسانية، لقد سمعنا قبل قليل من السيد غينغ ما يلزم للتخفيف من معاناة لا توصف يمر بها ٢٢ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية أو الحماية.

أولا، يجب على المجلس أن يدعو من جديد إلى وقف الأعمال العدائية بشكل دائم على نحو ما قطعناه على أنفسنا في بياننا الرئاسي في حزيران/يونية الماضي (S/PRST/2017/7).

ثانيا، يجب أن نطالب جميع الأطراف بالوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويشمل ذلك ضمان حماية المدنيين، بما في ذلك أشد الفئات ضعفا، من خلال اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لتحاشي إلحاق الضرر بالمدنيين والبنية التحتية المدنية. ويجب أن ندين بقوة جميع الهجمات على المدنيين، بما في ذلك الهجمات بالقذائف من جانب الحوثيين. ونشعر بالقلق أيضا إزاء الاعتداءات والتهديدات المبلغ عنها والاحتجاز غير القانوني للصحفيين وغيرهم من الأشخاص وتعزيز حرية التعبير.

ثالثا، يجب علينا أن نساعد على ضمان وصول المساعدة الإنسانية والشحنات التجارية بشكل تام وبدون عوائق. ونرحب بالخطوات الإيجابية الأخيرة التي اتخذتها قوات التحالف، بما في ذلك استئناف الرحلات الجوية الإنسانية وإيصال الرافعات إلى ميناء الحديدة. ومن الضروري الآن كفالة أن تظل جميع الموانئ اليمنية مفتوحة بكامل طاقتها وزيادة قدراتها. وندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن القيام بأي عمل من شأنه أن يحد من تدفق الوقود والأغذية والأدوية المنقذة للأرواح.

رابعا، تحتاج خطة عام ٢٠١٨ للاستجابة الإنسانية لليمن إلى تمويل كامل كي تتمكن الأمم المتحدة وشركاؤها من الاستجابة للاحتياجات الإنسانية الهائلة. وتحقيقا لهذه الغاية، وكما سبقت الإشارة إليه هذا الصباح، سوف تقوم السويد، وسويسرا، بالتعاون مع الأمم المتحدة، باستضافة الاجتماع الرفيع المستوى لعام ٢٠١٨ لإعلان التبرعات لليمن المزمع عقده في ٣ نيسان/أبريل في جنيف. ونود أن نشجع جميع الدول الأعضاء على المشاركة والتبرع بسخاء. إننا نقدر التعهدات السخية التي سبق أن ألتزم بها الائتلاف.

أخيرا، وكما فعلنا خلال عطلة نهاية الأسبوع لمواجهة الحالة الإنسانية في سورية، ينبغي للمجلس أن يتكلم بوضوح ويضع المعايير للاستجابة للحالة الإنسانية في اليمن. وينبغي لنا الآن أن نركز جهودنا على الالتفاف حول هذه المهمة.

وإذ أنتقل إلى الحالة السياسية، فإنّ تعيين مبعوث خاص جديد يتيح الفرصة لاستئناف العملية السياسية. ومن الضروري أن يتوحد المجلس في تقديم الدعم العملي القوي للمبعوث الخاص الجديد، السيد مارتن غريفيث، لتهيئة الظروف اللازمة لاغتنام هذه الفرصة. ويتعين على أعضاء المجلس والجهات الفاعلة الإقليمية أن تستخدم نفوذها لضمان أن تشارك الأطراف

بصورة بناءة وبحسن نية مع السيد غريفيث، ومكتبه في العملية التي تقودها الأمم المتحدة.

فلا يمكن التوصل إلى حل سياسي إلا من خلال عملية سياسية واسعة النطاق وشاملة. وينبغي أن نسعى جاهدين لمساعدة المبعوث الخاص في إحياء الروح الأولية لمؤتمر الحوار الوطني والإصرار على مشاركة سياسية مجدية من جانب طائفة واسعة من الجهات اليمنية الفاعلة، بما في ذلك النساء والشباب والفئات المهمشة.

لقد وصلت الحالة في اليمن إلى مرحلة اليأس. فالمدنيون يعيشون في خوف دائم على حياتهم. لقد حان الوقت للمجتمع الدولي، بما في ذلك المجلس، لإيلاء الاهتمام الذي تستحقه الحالة.

السيدة إيكلس كوري (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*) أود في البداية أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد على التزامه الدؤوب بإيجاد حل لهذا الصراع. وتقدر الولايات المتحدة قيادته ودعوته من أجل السلام والأمن، ولا سيما جهوده من أجل المرأة اليمنية والأطفال، أكثر الضحايا الأبرياء لهذا الصراع. ونتمنى له كل التوفيق في مساعيه المقبلة، ونقدر التزامه بمواصلة المشاركة في هذه القضية. كما نشكر أيضا جون على تقييمه الرصين والقاتم للحالة في الميدان. ونعرب عن امتناننا للعمل الذي يقوم به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة لتخفيف المعاناة الإنسانية في اليمن.

من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى أن تواصل الأمم المتحدة، العمل من أجل تسوية الحالة في اليمن. إن اليمن يشهد أسوأ أزمة إنسانية في العالم اليوم. فبعد ثلاث سنوات من الحرب الأهلية الوحشية، ٧٥ في المائة من السكان هناك بحاجة الآن إلى المساعدة الإنسانية. إذ لا تتوفر أبسط الخدمات الأساسية الحكومية في أجزاء كثيرة من البلد. والعدوان الحوثي، بدعم من إيران، يهدد الاستقرار في المنطقة، وتقوم الجماعات الإرهابية مثل داعش والقاعدة باستغلال هذه الفرصة لمتابعة خططها الملتوية. إن الحل السياسي وحده الكفيل بتوفير السلام والاستقرار الدائمين اللذين يستحقهما الشعب اليمني، لذلك يجب أن نفعل كل ما في وسعنا لتحقيق تلك النتائج. وقيادة الأمم المتحدة حتمية مطلقة، وعلى المجلس أن يقدم لها الدعم الكامل من أجل تيسير نجاح العملية السياسية. لكن بينما نعمل من أجل التوصل إلى حل سياسي، لا بد لنا من أن نفعل كل ما في وسعنا لضمان تلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب اليمني.

أولا، يجب أن يتمكن الشعب اليمني من الوصول إلى السلع الأساسية وأن يكون قادرا على شرائها. ومنذ آخر إحاطة إعلامية قدمها السيد ولد الشيخ أحمد، أثلج صدورنا وصول أربع رافعات متنقلة لبرنامج الغذاء العالمي مولتها الولايات المتحدة. وبما أنها موجودة حاليا في ميناء الحديدة، من الضروري أن نعمل على تقليص الوقت لإنزال الإمدادات التي تمس الحاجة إليها. ما فتئت الولايات المتحدة ترحب بالجهود التي يبذلها التحالف السعودي لمعالجة الحالة الإنسانية في اليمن، بما في ذلك التعهد بتقديم ٩٣٠ مليون دولار للأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية بحلول ٣١ آذار/مارس

وسنواصل التنسيق مع التحالف الذي تقوده السعودية، ومع الأمم المتحدة، وشركائنا الدوليين والمنظمات الإنسانية من أجل تحسين الخطة الشاملة للعمليات الإنسانية في اليمن بغرض التأكد من أنها تتسم بالدقة وتم تنسيقها بما يتواءم مع الاستجابة الإنسانية الدولية. لقد قدمت الولايات المتحدة أكثر من ٧٦٠ مليون دولار في شكل مساعدة إنسانية منقذة للحياة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وسنواصل القيام بدورنا لتمويل هذه الاحتياجات العاجلة، كما دأبت الولايات المتحدة دائما على ذلك. وبالمثل، يسرنا أن التحالف الذي تقوده السعودية قد

وافق على إبقاء ميناء الحديدة مفتوحا لجميع السلع التجارية والإنسانية، بما في ذلك الوقود. إن أكثر السبل فعالية وكفاءة لإيصال الغذاء والوقود إلى المحتاجين هو من خلال ذلك الميناء. وستواصل الولايات المتحدة العمل مع بلدان التحالف الذي تقوده السعودية من أجل إدخال تحسينات إضافية على إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية.

غير أنه يجب علينا بالإضافة إلى معالجة الشواغل الإنسانية لليمن، الاعتراف أيضا بالشواغل الأمنية الحقيقية للمملكة العربية السعودية. وكما ناقشنا ذلك في المجلس يوم أمس (انظر S/PV.8190)، من واجب أن يتصدى مباشرة التهديدات التي يمكن التحقق منها، التي يتعرض لها السلام والأمن في المنطقة، والمسؤول الرئيسي عنها. وكما يبيّن تقرير فريق الخبراء (S/2018/68)، فإن إيران تنتهك حظر الأسلحة المحدد الأهداف المبين في القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥). وعلى وجه التحديد، خلص الفريق إلى أن الصواريخ التي أطلقها المتمردون الحوثيون في اليمن على المملكة العربية السعودية في السنة الماضية كان مصدرها إيراني وتم إدخالها إلى اليمن بعد فرض حظر الأسلحة المحدد الأهداف.

لقد شهدنا بالأمس ممارسة الوفد الروسي لحق النقض للحيلولة دون إدراج أي ذكر لأنشطة إيران في اليمن في القرار المتعلق بالجزاءات المفروضة على اليمن. ومع ذلك، تظهر الأدلة بوضوح تام أن القذائف التسيارية إيرانية المصدر. وفي الشهر الماضي، رأى أعضاء المجلس في واشنطن العاصمة وبشكل مباشر بعض الأدلة على تورط إيران. وقد اتفق معنا أحد عشر عضوا في المجلس على أن هذه الشواغل تستحق الذكر في القرار المتعلق بالجزاءات، ولم يصوت معارضا لذلك سوى عضوين من أعضاء المجلس. وسنستمر في مجابهة السلوك الخبيث والمزعزع للاستقرار كلما وأينما رأيناه، وفي تذكير المجلس بأن علينا التزاما بمواجهته. ولا يمكن لإيران أن تنتهك جزاءات مجلس الأمن مع الإفلات من العقاب. ويجب على المجلس أن يحاسب منتهكي الجزاءات، مثل إيران، وأن يضمن منع وصول التكنولوجيات العسكرية الإيرانية، والصواريخ البالستية، والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع المنقولة بحرا، والألغام البحرية، والطائرات العسكرية المسيرة بدون طيار، وغيرها من الأسلحة، إلى الأفراد والكيانات المدرجة أسماؤهم على قوائم الجزاءات في اليمن.

إن بذل مزيد من الجهود لمعالجة الاحتياجات الإنسانية الماسة للشعب اليمني، مع اتخاذ تدابير لمنع التدفق الحر للأسلحة إلى اليمن، أمر أساسي من أجل تمهيد الطريق للحل السياسي الذي نتفق جميعا على أنه ضروري. ونحن بحاجة لأن نرى مشاركة حقيقية من الأطراف، ونحن على استعداد لدعم جميع الجهود المبذولة الرامية إلى تحقيق تلك الغاية. وفي هذا الصدد، فإننا نتطلع إلى العمل مع المبعوث الخاص إلى اليمن السيد مارتن غريفيث، المعين حديثاً، ونأمل أن نرى في عام ٢٠١٨ تقدما حقيقيا صوب حل دائم وسلمي للنزاع في اليمن.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نشكر السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد والسيد جون غينغ على إحاطاتيهما الإعلاميتين. ونشيد بالسيد أحمد على عمله في منصبه وإسهامه في الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية للنزاع في اليمن. كما نود أن نشكر الممثل الدائم لبيرو على عمله بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤).

لقد شعرنا بأنه كان مهما نجاحنا بالأمس في تمديد ولاية فريق الخبراء المعني باليمن بطريقة تقنية وغير سياسية إلى حد كبير. وقد ساعدنا ذلك على الحفاظ على الفرصة متاحة للمزيد من التعاون غير التصادمي بغية إحراز تقدم نحو التوصل إلى تسوية في اليمن. إن النزاع اليمني بالغ الصعوبة والتعقيد. ويجب علينا أن نجد السبل للشروع في عملية السلام دون شروط

مسبقة، بدلا من البحث عن كبش فداء وتهيئة النتائج المرجوة للخطط الجيوسياسية.

لقد استمعنا باهتمام لتحليل السيد ولد الشيخ أحمد للأحداث التي وقعت مؤخرا في اليمن، الذي يترك لنا إرثا تاريخيا فريدا للمحاولات الرامية إلى إنشاء عملية سياسية. ونأمل أن يتوصل المبعوث الخاص الجديد إلى الاستنتاجات اللازمة من العمل الذي تم إنجازه بالفعل. ولا يسعنا إلا الاستنتاج بأننا لم نتمكن هـ حتى الآن من بلوغ بدء عملية فعالة. وفي الوقت نفسه، فإن كل مظاهر الحالة في الميدان، ولا سيما على الصعيد الإنساني، تشير إلى كارثة. وتفيد الإحصاءات الرسمية من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن ٢٢ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، على الرغم من أن الأمور أسوأ بكثير في الواقع. إن ملايين اليمنيين يتضورون جوعا. والبلد واقع تحت رحمة وبائي الكوليرا والدفتريا. وتقدر أعداد ضحايا النزاع بأكثر من ٩٠٠٠ قتيل و ٥٢٠٠٠ جريح. وهناك ١.٥ مليون من موظفي الخدمة المدنية اليمنيين في الشمال والجنوب لم يتم دفع رواتبهم منذ أكثر من عام ونصف.

ونحن نرى ونلاحظ أن قدرا كبيرا من الجهد يجري بذله لتحسين الحالة الإنسانية. ونثني على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، وكذلك المساهمات الفردية لطائفة من الدول الأعضاء، بما في ذلك المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، أقرب جيران اليمن. بيد أن خصائص تلك النزاعات الإقليمية تقودنا إلى الاعتقاد بأن المساعدة الإنسانية وحدها لا يمكن أن تحقق حلولا مجدية طويلة الأجل. ومن الضروري أن يتم تحويل الحالة الراهنة إلى مسار يؤدي إلى الحوار السياسي. وفي هذه الحالة الحرجة، سيكون من المهم أن تكون لدى الأمم المتحدة خطة واضحة لاتخاذ المزيد من الإجراءات. وسيكون للسيّد مارتن غريفثس، المبعوث الخاص الجديد، دور رئيسي في ذلك، ونتمنى له كل النجاح. ونأمل أن يتمكن في مشاوراته مع جميع أطراف النزاع، من إعداد خطة عمل وتقديمها إلى المجلس في تقريره المقبل.

السيد إنتشاوستي خوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، أود أن أشكر المبعوث الخاص للأمين العام لليمن، السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد، على إحاطته الإعلامية. ونشكره ونشيد به على عمله الممتاز. كما نود أن نؤكد دعمنا للمبعوث الخاص الجديد، السيد مارتن غريفيث الذي ستتركز مهمته على الجمع بين الأطراف والتوصل إلى حل سياسي للنزاع. وأود أيضا أن أشكر السيد جون غينغ على إحاطته الإعلامية المفصلة بشأن هذه الحالة الحرجة.

ولا يسعنا إلا الأسف مرة أخرى لأننا، على الرغم من البيانات المتكررة من مجلس الأمن التي تدعو الطرفين إلى استئناف الحوار السياسي، فضلا عن الجهود الدؤوبة التي يبذلها المجتمع الدولي للتخفيف من الأزمة الإنسانية الحادة التي عمت اليمن، نشهد مرة أخرى تصعيدا خطيرا في الاشتباكات المسلحة، مع ارتفاع الخسائر البشرية. ومن المؤسف للغاية أن الأطراف قد تجاهلت تماما وخرقت البيان الرئاسي (S/PRST/2017/7) الذي اعتمده مجلس الأمن في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧ ودعا الطرفين إلى الالتزام بضمان الوصول الفوري وغير المقيد للمساعدات الإنسانية، والاتفاق على وقف لإطلاق النار وبدء الحوار بغية التوصل إلى حل سياسي للنزاع. وهناك أدلة على ذلك في الزيادة المقلقة في أعمال العنف في محافظة الحديدة، مما تسبب في تشريد أكثر من ١٤٠٠٠ أسرة منذ بداية هذا العام. ومن المؤسف أن هذه الأسر تنضم الآن إلى أكثر من ٨٥٠٠٠ شخص أجبروا على مغادرة ديارهم منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، مما أدى إلى وجود ما يزيد على مليونين مشرد داخليا اليوم.

وعلاوة على ذلك، فإن التقارير الواردة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تفيد بأن الطريق الذي يربط بين سكان الجراحي وحيس في محافظة الحديدة مغلقٌ، وتفيد تقارير أخرى

بأن ألغاما مضادة للأفراد قد تكون زرعت على طوله. إن هذه الحالة تشكل تهديدا وشيكا للسكان المدنيين المسافرين على هذه الطريق أو يستخدمونه للفرار من الاشتباكات، وكذلك للقوافل التي تقدم المساعدة الإنسانية وتعتمد عليه.

إن الزيادة المقلقة في الأنشطة وفي الخطاب العدواني قد أوجدت حالة خطيرة جدا في اليمن، مما يجعل أكثر من ثلاثة أرباع السكان بحاجة إلى مساعدة إنسانية عاجلة لمجرد البقاء على قيد الحياة.

ومن الضروري ضمان وتيسير وصول وكالات التعاون والمعونة الإنسانية وحرية حركتها لتقديم المساعدة والرعاية الطبية اللازمة للتعامل مع تفشي الكوليرا في ٢٢ محافظة من المحافظات الـ ٢٣، التي وفقا للإحاطة التي استمعنا إليها للتو، أصابت أكثر من مليون شخص وتسببت في أكثر من ٢٠٠ ٢ حالة وفاة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك انتشار خطير للدفتريا التي، وفقا لتقرير منظمة الصحة العالمية المؤرخ ١٠ شباط/فبراير من هذا العام، أدت إلى أكثر من ٠٠٠ ١ حالة من الحالات المشتبه فيها و ٦٤ حالة وفاة مرتبطة بالمرض.

وفي ذلك السياق، نشعر بالقلق إزاء التقارير التي تتحدث عن الوضع المحفوف بالمخاطر الذي يجب أن تعمل فيها مراكز الرعاية الصحية، مثل مستشفى حيس، وهو مركز الرعاية الصحية الرئيسي في محافظة الحديدة الذي لم يعمل منذ ١٠ كانون الأول/ديسمبر، عندما لحقت به أضرار كبيرة جراء القصف الجوي.

وتكرر بوليفيا بيان الأمين العام في ٣ كانون الأول/ ديسمبر الذي يدعو الأطراف إلى استعادة إمكانية الوصول إلى جميع الموانئ وإعادة السماح بدخول الواردات التي تتوقف عليها حياة ٢٢ مليون شخص في أمس الحاجة إلى شكل ما من أشكال المساعدات الإنسانية. يجب أن يكون مجلس الأمن واضحا عندما يدعو جميع الأطراف إلى ضمان التشغيل المستمر والكامل لجميع الموانئ والمطارات وطرق الوصول إليها، لا سيما ميناء الحديدة والصليف ومطار صنعاء. ويجب أيضا حث الأطراف على الامتثال لأحكام القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥).

ولجميع هذه الأسباب، نكرر دعوتنا للمجلس الحفاظ على موقف ثابت وبالإجماع في إدانة الأعمال والحملات العدائية التي تفاقم الأزمة في اليمن وتؤدي إلى انعدام خطر للاستقرار يهدد حياة ٢٧ مليونا من الأبرياء الذين يعيشون في البلد. إننا ندعو الدول والجهات الفاعلة الدولية التي تتمتع بنفوذ على الأطراف وأصحاب المصلحة المعنيين إلى ممارسة مساعيها الحميدة للحيلولة دون أن تصبح الأزمة أكبر فشل للمنظمة منذ إنشائها.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن امتناني للسيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد، المبعوث الخاص للأمين العام المعني باليمن، على إحاطته الإعلامية الشاملة وعلى جهوده في دعم عودة اليمن إلى انتقال سياسي سلمي. وأقدر الإحاطة الموضوعية التي قدمها السيد جون غينغ، مدير شعبة التنسيق والاستجابة بمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. وأود أن أشاطركم ملاحظاتنا.

تشعر بولندا بقلق بالغ إزاء استمرار تدهور الحالة الإنسانية الكارثية في اليمن، حيث يحتاج عدد قياسي يصل إلى ٢٢ مليون نسمة حاليا إلى المساعدات الإنسانية. لا بد من اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة لوضع حد لأسوأ كارثة إنسانية صنعها الإنسان. يجب ضمان استمرار تدفق المواد الغذائية والوقود والإمدادات الطبية وكفالة استمرار دخول الواردات. وتحقيقا لهذه الغاية، من الأهمية بمكان أن تظل جميع الموانئ اليمنية مفتوحة بشكل دائم أمام الشحنات الإنسانية والتجارية على حد سواء. ولذلك، فإننا نحث جميع الأطراف الفاعلة على التقيد التام بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وإزاحة العقبات الإدارية التي تحول دون إيصال المساعدات الإنسانية والسلع التجارية.

وترحب بولندا بخطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية في اليمن لعام ٢٠١٨ وكذلك تعهد المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بدعم العمل الإنساني في اليمن. وندعو إلى التنفيذ العاجل لتلك المبادرة من أجل تحسين الظروف المعيشية للشعب اليمني.

ونشعر ببالغ القلق إزاء التصعيد الأخير لأعمال العنف في اليمن، ولا سيما في محافظتي تعز والحديدة، الذي أدى إلى زيادة في عدد الإصابات بين المدنيين والمزيد من تشريد الآلاف من المواطنين اليمنيين الذين اضطروا إلى الفرار من ديارهم. إننا ندعو جميع الأطراف إلى وقف الهجمات ضد المدنيين وكذلك الاستخدام العشوائي للأسلحة في المناطق المأهولة بالسكان، الذي ما زال يؤدي إلى تفاقم الحالة الإنسانية. بموجب القانون الدولي الإنساني، فإن جميع الأطراف ملزمة بكفالة حماية المدنيين. ونود، إضافة إلى ذلك، التشديد على الحاجة إلى استجابة حازمة وسريعة للتصدي لجميع انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن التي يرتكبها أي طرف من أطراف النزاع. ونرى أن أي عمل من هذا القبيل يشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي.

ونعتقد اعتقادا راسخا بأنه لن يكون هناك تحسن كبير في الحالة الأمنية والإنسانية في اليمن إلى أن يتم التوصل إلى حل سياسي طويل الأمد للنزاع. ولذلك فإننا نؤيد بقوة استئناف العملية السياسية الشاملة للجميع بين كافة أطياف اليمن بتيسير الأمم المتحدة مع المشاركة الكاملة لجميع الأطراف المعنية وأصحاب المصلحة، وكذلك جميع قطاعات المجتمع اليمني، بمن في ذلك النساء والشباب.

ونتطلع إلى تولي السيد مارتن غريفيث لمنصبه بصفته المبعوث الخاص الجديد للأمين العام المعني باليمن. إننا ندعو جميع الأطراف إلى الانخراط معه بشكل بناء بحسن نية ودون شروط مسبقة. كما ندعو الأطراف إلى الاتفاق على طرائق وقف دائم للأعمال القتالية.

السيد أليمو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر المبعوث الخاص السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد على إحاطته الإعلامية. إننا نقدر كثيرا خدمته وجهوده الدؤوبة للتوصل إلى حل دبلوماسي للأزمة اليمنية. لقد عهد إليه بمهمة صعبة للغاية ومعقدة ومليئة بالتحديات. وأود أن أضيف أننا نعتقد أنه بذل قصارى جهده للاضطلاع بمسؤولياته بشجاعة والتزام. كما نشكر المدير جون غينغ على إحاطته الإعلامية، ونكرر تقديرنا للأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني على التفاني في تقديم المعونة في ظل الظروف الصعبة للغاية في اليمن. ونقدر المعلومات المستكملة المقدمة إلينا.

لا تزال الأزمة المتعددة الأوجه في اليمن تشكل مصدر قلق بالغ. بعد ثلاث سنوات من الحرب المدمرة، من المقلق للغاية أن اليمن، كدولة، يكاد أن يكون قد ولى عن الوجود، كما ذكر فريق الخبراء المعني باليمن في تقريره النهائي (انظر S/2018/68). ذلك أمر يجده المرء مؤلما للغاية ويجعله في حالة ذهول – دولة تختفي تقريبا بينما كان من الممكن منع ذلك. ربما لم يفت الأوان بعد، ونعتقد أنه لم يفت. الادعاء بأن الدولة لم يعد لها وجود قد يكون مبالغا فيه إلى حد ما.

غير أن تصاعد الأنشطة العسكرية مستمر بلا هوادة ويحصد أرواح المدنيين ويؤدي إلى تدمير المرافق المدنية. إن سلامة اليمن الإقليمية لا زالت تنتظر أطرافا فاعلة للحفاظ عليها. وعلاوة على ذلك، فمن المقلق للغاية أنه لم يحرز أي تقدم نحو التوصل إلى تسوية سياسية سلمية للنزاع. لم يتردد تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في استغلال الأزمة واستمرا في شن الهجمات، بما في ذلك أحدث الهجمات الانتحارية يوم السبت، بهدف الاستيلاء على الأراضي وحكمها.

ويساورنا القلق من أن ذلك يهدد أمن المنطقة وخارجها، بما في ذلك القرن الأفريقي. إن الأزمة المتجذرة والمتعددة الأوجه

في اليمن تتطلب حلال سياسيا شاملا وعاجلا يعالج معاناة اليمنيين وشواغل بلدان المنطقة. وبالنظر إلى الحالة المأساوية في اليمن وآثارها الجانبية في المنطقة وخارجها، نشدد على الأهمية الفائقة للدبلوماسية من أجل إيجاد الحلول السياسية الدائمة، مع احترام سيادة اليمن وسلامته الإقليمية.

لذلك، نؤكد من جديد موقفنا بأنه لا يمكن حل الأزمة اليمنية إلا من خلال حل سياسي شامل. ونحن نؤيد الجهود الدبلوماسية التي تبذلها الأمم المتحدة، ونحث الأطراف على وقف الأعمال القتالية واستئناف المحادثات السياسية تحت رعاية الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نرحب بتعيين السيد مارتن غريفيث مبعوثا خاصا جديدا. وندعو جميع الأطراف إلى اغتنام هذه الفرصة للعمل مع المبعوث الخاص المعين حديثا لإعادة تنشيط العملية السياسية.

وكما قال المدير جينغ، فإننا نشعر بقلق عميق إزاء الأزمة الإنسانية الآخذة في التدهور. البلد على حافة المجاعة. لقد حول الصراع المدمر اليمن إلى بلد يشهد أسوأ أزمة إنسانية في عصرنا حيث شهدنا واحدة من أسوأ حالات تفشي الكوليرا في الآونة الأخيرة. وتزداد الأزمة الاقتصادية تفاقما مع احتمال انهيار النظامين المصرفي والمالي في اليمن. والخدمات العامة، بما في ذلك النُظم الصحية والتعليمية، تنهار. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال الوصول إلى الإمدادات الإنسانية والتجارية بصورة فعالة، يشكل تحديا كبيرا.

وفيما يتعلق بالتحدي المؤلم، لا حاجة لقول أكثر مما قاله المدير غينغ بالفعل، ونحن ممتنون له. ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم العمل الإنساني الذي تضطلع به الأمم المتحدة وشركاؤها بطريقة منسقة. وفي هذا الصدد، نشجع المانحين على تقديم دعمهم السخي لتمويل خطة الاستجابة الإنسانية لليمن في عام ٢٠١٨، التي تتطلب ٢,٩٦ بليون دولار. وعليه، نأمل أن ينجح مؤتمر إعلان التبرعات لعام ٢٠١٨ الذي سيعقد في جنيف في نيسان/أبريل. وعلاوة على ذلك، من أجل توفير المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة لجميع اليمنيين الذين يواجهون احتياجات لم يسبق لها مثيل، فإن الوصول الآمن والمنتظم ودون عراقيل، أمر بالغ الأهمية. ولا تزال حماية المدنيين والمرافق المدنية ضرورية أيضا.

أخيرا، نأمل أن يتوصل المجلس إلى توافق في الآراء بشأن مشروع البيان الرئاسي الخاص باليمن، الذي نعتقد أنه سيبعث برسالة موحدة لدعم شعب اليمن في هذا الوقت الحرج للغاية، ولكن هذه المأساة الإنسانية هي من صنع الإنسان، كما قيل بالفعل. وسيكون الحل السريع ممكنا إذا توفرت الإرادة السياسية لدى الجميع. ويحدونا الأمل في أن يأتي هذا الحل قبل خسارة كل شيء.

السيد تانو – بوتشويه (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): ترحب كوت ديفوار بعقد هذه الجلسة بشأن اليمن، التي تسمح لمجلس الأمن مرة أخرى بمناقشة الأزمة الخطيرة المحتدمة في البلد على مدى السنوات القليلة الماضية.

أولا وقبل كل شيء، يشكر بلدي السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، والسيد جون غينغ، مدير شعبة التنسيق والاستجابة في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتيهما الممتازتين، وكذلك السفير غوستافو ميثا – كوادرا، بصفته رئيس لجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) على ما يقوم به من عمل.

وسأركز بياني على نقطتين: العملية السياسية والحالة الإنسانية في اليمن. كما نرى، تمر العملية السياسية في اليمن حاليا بمأزق هو مصدر قلق المجتمع الدولي بأسره، ودعوة إلى العمل منذ أكثر من عام. ولا تزال أطراف الصراع تقاتل بعضها البعض، ويزداد تراجع احتمالات التوصل إلى تسوية سياسية، مما يعرض اليمن لخطر أن يصبح دولة فاشلة، على حساب شعبها

الذي لا يطلب إلا أن يعيش في سلام وسعادة، مثل الشعوب الأخرى في جميع أنحاء العالم. وفيما يتعلق بهذا التصعيد الذي يهدد استقرار المنطقة بأسرها، تدعو كوت ديفوار جميع الأطراف إلى التوصل إلى وقف فوري للأعمال القتالية والالتزام بشكل حقيقي بالتوصل إلى تسوية سياسية للأزمة.

على الأطراف اليمنية إدراك المأساة التي يمر بها بلدها، والأخذ بزمام العملية السياسية من خلال حوار شامل للجميع وصادق بدعم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بهدف حل الأزمة سلميا. وفي هذا الصدد، تثني كوت ديفوار على عمل المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن في إطار المشاورات مع الأطراف اليمنية بهدف إعطاء زخم جديد للحوار السياسي في ذلك البلد. وترحب كوت ديفوار بالتزام أطراف النزاع بالمشاركة في محادثات السلام المقبلة في مسقط، وتحثهما على المشاركة بصورة هادفة وبحسن نية في تلك المحادثات.

ولا تزال كوت ديفوار تشعر بالقلق أيضا إزاء تدهور الحالة الإنسانية. والواقع أنه مع وجود أكثر من ٢٢ مليون شخص في حاجة إلى المساعدة الإنسانية الطارئة، يبدو أن الحالة في البلد هي واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم، ولا يزال عدد المشردين داخليا في ازدياد. ويقال لنا إن ما يناهز مليوني طفل، ويمكن أن أضيف النساء، يعانون من سوء التغذية. إن التدهور الكبير للحالة الإنسانية هو نتيجة مباشرة لعدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي الذي يشهده اليمن منذ أكثر من ثلاث سنوات. وتدعو كوت ديفوار أطراف النزاع إلى التوصل إلى وقف لإطلاق النار، يكفل تدفق المساعدات الإنسانية دون عوائق عملا بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ويحث بلدي المجتمع الدولي على اتخاذ التدابير الملائمة للحيلولة دون زيادة تدهور الحالة الإنسانية. ولذلك، ترحب كوت ديفوار بإعادة فتح التحالف العربي لمختلف الموانئ، مما يسمح بإيصال الأغذية وتمكين جميع أشكال النشاط الإنساني.

ويطلب بلدي من التحالف القيام بالمزيد قدر المستطاع. وعلاوة على ذلك، يرحب وفد كوت ديفوار أيضا بإطلاق الأمم المتحدة لخطة الاستجابة الإنسانية لليمن لعام ٢٠١٨، التي يتعين الإشادة بالمساهمات السخية للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة فيها، وندعو المانحين الآخرين إلى المساهمة في تمويل البرنامج لتلبية احتياجات الشعب اليمني.

وفيما يخص الانتهاكات والتجاوزات التي ارتكبتها أطراف النزاع، التي أكدها المبعوث الخاص للأمين العام في وقت سابق، يدعو بلدي إلى وقف فوري لهذه الانتهاكات، ويحث الأطراف المعنية على تيسير مهمة فريق الخبراء البارزين المعني باليمن، الذي أنشأه مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول ٢٠١٧ بموجب أحكام القانون الدولي الإنساني.

وفي الختام، تشكر كوت ديفوار المبعوث الخاص للأمين العام إسماعيل ولد الشيخ أحمد على جهوده الدؤوبة لحل الأزمة في اليمن، وتثني عليه للعمل الممتاز الذي تمكن من إنجازه.

في الوقت نفسه، يرحب بلدي بتعيين المبعوث الخاص الجديد، السيد مارتن غريفيث، الذي نتمنى له كل النجاح في إنجاز مهمته ونؤكد له تعاوننا الكامل.

ولكي يتحقق كل ما نتمنى من خير لليمن، سيتعين على المجلس أن يعمل ككيان واحد وأن يضع نصب عينيه هدفاً واحداً: إنهاء النزاع في ذلك البلد.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. ونود أن نبدأ بياننا بالترحيب والإشادة بالجهود التي يبذلها السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد، المبعوث الخاص للأمين العام في اليمن، الذي أدّى دوره بمسؤولية وحكمة ومثابرة كبيرة في ظروف صعبة للغاية. كما نشكر السيد جون غينغ، مدير شعبة التنسيق والاستجابة في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطته

الإعلامية الدقيقة والمستفيضة في آن معاً عن الحالة الإنسانية في اليمن.

تشعر بيرو بالاستياء إزاء الحالة الإنسانية في اليمن وتعتبر أن من الملحّ التوصل إلى حل سياسي شامل للنزاع. بعد أكثر من ثلاث سنوات من العنف والألم، الذي لم يحقق فيه أي من الأطراف المتحاربة مكاسب عسكرية أو إقليمية، بات من الواضح أنه لا يوجد أي حل عسكري. لذا فإننا نعتبر أن من الضروري أن يتمكّن المبعوث الخاص الجديد، السيد مارتن غريفيث، من التعويل على الدعم القوي من مجلس الأمن وعلى المساعدة المطلوبة لأداء المهمة المعقدة المتمثلة في استئناف الحوار بين جميع الأطراف المعنية بغية تسوية النزاع. وسيتطلب ذلك جهداً تنسيقياً كبيرا بين المجلس وتلك البلدان التي لديها القدرة على التأثير على الأطراف المتحاربة، استناداً إلى نهج حذر ومتوازن إزاء التطورات في اليمن. ومن هذا المنطلق، ندين بقوة انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في اليمن التي تُعزى إلى مختلف الجهات الفاعلة المشاركة في النزاع. ويجب التحقيق فيها على النحو الواجب، ويجب ألا يُفلت المسؤولون عن تلك الأعمال دون عقاب.

ومن الضروري أن يبقى المجلس متحداً وثابتاً في تحمل مسؤوليته عن حماية السكان المدنيين في جميع الأزمات الإنسانية، أينما وقعت، بما يتماشى مع القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وفي هذا الصدد، يجب ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى أكثر من ٢٢ مليون يمني هم في حاجة إليها. ولا بدّ من معالجة الأزمة الإنسانية فوراً، بالتوازي مع العملية السياسية وبصورة مستقلة عنها، مما يعني الفتح الدائم للموانئ، لا سيما ميناء الحُديدة، إذ أن اليمن بلد يعتمد اعتماداً تاماً على استيراد الأغذية والأدوية والسلع الأخرى، فضلاً عن فتح مطار صنعاء للرحلات التجارية والإجلاء الطبي الطارئ، من بين التدابير العاجلة الأخرى. كما يستدعي الأمر أيضاً وقف وضع جميع الحواجز التي تحول دون وصول المساعدة، والتهديدات للعاملين في المجال الإنساني في سياق عملهم، وتهيئة الظروف التي تسعى إلى فرض مكان توزيع المعونة وطريقة توزيعها. ونأمل أن يتم الاتفاق على هذه النقاط والمجالات الأخرى المتصلة بالمجال الإنساني في الإعلان الرئاسي الذي يجري التفاوض بشأنه حالياً، والذي نأمل أن يُعتمد في أقرب وقت ممكن.

ونود أن نعرب عن دعمنا لخطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية في اليمن لعام ٢٠١٨، ونرحّب بإعلانات التبرعات الكبيرة من أعضاء التحالف، ولا سيما المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، التي من المتوقع توجيهها من خلال خطة الاستجابة، وكذلك الجهات المانحة الأخرى. كما نرحب بتجديد نظام الجزاءات المفروض على اليمن، الذي نتشرف برئاسة اللجنة ٢١٤٠ المنشأة لأجله. ولذلك فإننا نرى أن من المهم اردع وتقييد قدرة الأفراد أو الكيانات التي تهدد السلام والأمن والاستقرار، والإسهام في تحقيق الحل السياسي في اليمن.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نود أن ننضم إلى الآخرين في تقديم الشكر للمبعوث الخاص للأمين العام في اليمن، السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد، ومدير شعبة التنسيق والاستجابة في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، السيد جون غينغ، على تقديمهما آخر المستجدات.

ونغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجدداً دعمنا للجهود الملتزمة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمنظمات الإنسانية الأخرى الرامية إلى التخفيف من معاناة الشعب اليمني في ظل ظروف بهذه الصعوبة. وبما أن هذه هي آخر إحاطة إعلامية يقدمها السيد إسماعيل، يود وفد بلدي أن يتقدم له بخالص الشكر على تفانيه في عمله وعلى إسهاماته لإيجاد سبيل لحل الأزمة التي طال أمدها في اليمن. ونتمنى له كل التوفيق في مساعيه المقبلة. ونرحّب بتعيين المبعوث الخاص الجديد، السيد مارتن غريفيث، ونحن على استعداد لتقديم دعمنا الكامل له في مهمته.

ونشعر بالجزع إزاء استمرار الحالة الإنسانية المزرية في اليمن. إن من الضروري زيادة الاستجابة الإنسانية وتوفير إمكانية الوصول دون عوائق إلى جميع مناطق البلد، بما يتماشى مع قواعد القانون الدولي الإنساني. ولذلك فإننا نرحب بقرار الائتلاف الإبقاء على جميع الموانئ اليمنية الجوية والبحرية والبرية مفتوحة، لإتاحة تدفق الإمدادات داخل البلد وخارجه. وفي هذه الظروف الحاسمة، من المهم أن تشارك الأمم المتحدة مع جميع الأطراف المعنية في وضع خطة واضحة لاتخاذ مزيد من الإجراءات للتخفيف من حدة الحالة الإنسانية والتوصل إلى تسوية سياسية شاملة.

ونرحّب بخطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية في اليمن لعام ٢٠١٨، التي تتطلب مبلغاً قدره ٢,٩٦ بليون دولار لمساعدة أكثر من مليون ١٣ شخص. ونُعرب عن تقديرنا لحكومتي السويد وسويسرا، بالتعاون مع الأمم المتحدة، لاستضافة مؤتمر لإعلان التبرعات من أجل اليمن في جنيف في نيسان/أبريل. ونُعرب أيضاً عن تقديرنا لتعهّد المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بالمساهمة بحوالي بليون دولار في خطة الأمم المتحدة للاستجابة والتزامهما بجمع ٥٠٠ مليون دولار إضافية من مانحين آخرين في المنطقة. ونرحب بإيصال ٤ رافعات لبرنامج الأغذية العالمي، بمساعدة من الولايات المتحدة، إلى الحديدة فضلاً عن خطط لتركيب ٤ روافع إضافية في موانئ أخرى.

قد توفر المعونة الإنسانية حلاً مؤقتاً ولكنها لا يمكن أبداً أن تُعوّض عن عدم وجود حكومة تؤدي وظائفها بشكل كامل وملائم. ولذلك فمن الضروري بذل جهود لتسوية التوترات فيما بين الأطراف اليمنية. وتجنباً لمزيد من التدهور، على جميع الأطراف أن تبدي الإخلاص والمرونة لكي تحل على نحو ملائم المسائل المعقدة لانسحاب القوات، ونزع السلاح، وتشكيل حكومة وحدة وطنية. وإننا واثقون بأن التسوية السياسية وحدها ستتمكن من إنهاء هذه الأزمة التي من صنع الإنسان، وندعو جميع الدول التي لها تأثير على أطراف النزاع إلى بذل كل جهد ممكن لإنهاء الأعمال العدائية عن طريق الحوار والمفاوضات الشاملة.

وفي الختام، نرحّب باتخاذ القرار ٢٤٠٢ (٢٠١٨) بالأمس (انظر S/PV.8190)، الذي يجدد نظام الجزاءات حتى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٩ ويمدد ولاية فريق الخبراء حتى ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٩، كي يتسنى للمجلس والمجتمع الدولي مواصلة العمل بشأن النزاع.

السيد شين بو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أن أشكر المبعوث الخاص، السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد، والمدير جون غينغ على إحاطتيهما الإعلاميتين. وأود بصفة خاصة أن أشكر المبعوث الخاص ولد الشيخ أحمد على الجهود الدؤوبة التي بذلها خلال السنوات الثلاث الماضية من أجل تيسير العملية السياسية في اليمن. لقد قام بمهمة شاقة في ظروف صعبة وجهوده شهدها الجميع بوضوح. ونتقدّم إليه بأسمى آيات الاعتبار ونتمنى له كل النجاح في مساعيه المقبلة.

لقد زاد تدهور الحالة في اليمن في الآونة الأخيرة. والعملية السياسية متوقفة، ولا يزال النزاع العسكري مستمراً، وقد اشتدت الأزمة الإنسانية. وترى الصين أن الحالة الراهنة مثيرة للقلق وتدعو المجتمع الدولي إلى تكثيف جهود الوساطة، وتشجيع الأطراف على الاتفاق على وقف إطلاق النار والعودة إلى المسار السياسي وتحقيق السلام والأمن والاستقرار في وقت مبكر.

ترحب الصين باعتماد المجلس بالإجماع يوم أمس للقرار ٢٤٠٢ (٢٠١٨) بتجديد ولاية نظام الجزاءات المفروضة على اليمن وفريق الخبراء الخاص به لمدة عام آخر، الأمر الذي من شأنه أن ييسر جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تعزيز السلام، وهو ما يتفق مع مصلحة اليمن ومصالح البلدان الأخرى في

المنطقة. وما فتئت الصين تلتزم بموقف موضوعي ومحايد بشأن اليمن، مع عدم وجود أي دوافع تتعلق بالمصلحة الذاتية. وندعم وحدة اليمن وسيادته وأمنه وسلامته الإقليمية، ونعتقد أن التسوية السياسية هي السبيل الوحيد لتحقيق السلام الدائم هناك. وندعو الأطراف إلى دعم جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة – استنادا إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، والوثائق الختامية لمؤتمر الحوار الوطني – لإيجاد حل شامل في أقرب وقت ممكن عن طريق الحوار والمفاوضات.

ونرحب بتعيين السيد مارتن غريفيث مبعوثا خاصا جديدا للأمين العام، ونأمل من جميع الأطراف أن تدعم عمل الوساطة الذي يقوم به وتضاعف جهودها الرامية إلى تعزيز محادثات السلام. ونحثها على كسر حالة الجمود السياسي في أقرب وقت ممكن والعودة إلى الحوار والمفاوضات من أجل إيجاد حل لخلافاتها. وينبغي أن يقدم المجتمع الدولي وبلدان المنطقة المساعدة البناءة في هذا الصدد.

وقد لاحظت الصين خطورة الحالة الإنسانية في اليمن. ومع استمرار تفشي الكوليرا ومواجهة ملايين من اليمنيين للخطر الوشيك بمجاعة خطيرة، فإننا نخشى معاناة شعبه. وينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد من المساعدة الإنسانية التي يقدمها بغية التخفيف من المعاناة في الميدان. وسنواصل تقديم المعونة للشعب اليمني قدر استطاعتنا، سواء من خلال القنوات الثنائية أو المتعددة الأطراف. وسيكون ضمان إمكانية الوصول دون عوائق للمساعدة الإنسانية أمرا حاسما في التخفيف من حدة الحالة في الميدان. وينبغي للأطراف المعنية أن تبذل جهودا متضافرة من أجل توفير الوصول الآمن والمأمون ودون عوائق للمساعدات الإنسانية للإسهام في تهيئة الظروف اللازمة لتخفيف الحالة الإنسانية في الميدان.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نبدأ هذا البيان بتوجيه الشكر للأمين العام على تقريره، الذي أحاطنا به علما هذا الصباح المبعوث الخاص السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد، الذي لم يدخر جهدا لما يقرب من ثلاث سنوات في العمل من أجل إيجاد حل للأزمة المدمرة والخطيرة في اليمن. ونشكره ونشيد به على عمله الممتاز. إنه سيترك وظيفته مرفوع الرأس، بعد ما اضطلع به من عمل حثيث من أجل الوفاء بالمهمة التي كلف بها. والشكر موصول للسيد جون غينغ، مدير شعبة التنسيق والاستجابة بمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، على الإحاطة الموضوعية التي قدمها. فقد وصف تقريره والتقرير الذي قدمه السيد ولد الشيخ أحمد حالة خطيرة للغاية على الجبهات الإنسانية والسياسية والاجتماعية.

وتعرب غينيا الاستوائية عن عظيم الامتنان لكم، سيدي الرئيس، على قيادتكم الممتازة للمجلس وضمان أن يجري عمل المجلس إرضاء للجميع، ومن بين الأدلة الملموسة على ذلك، اعتماد القرار ٢٤٠٢ (٢٠١٨) أمس، وهو أحد القرارين الذين اعتمدناهما أمس، والذي سيكفل استمرار الحوار بين جميع القوى السياسية العاملة في اليمن، وفقا لقرارات المجلس السابقة. إننا نؤمن إيمانا راسخا بأن القرار الجديد سيمكن المجتمع الدولي من تحقيق أهدافه في الحالة السياسية والإنسانية المأساوية الدائرة في اليمن حاليا.

ونرى أنه يجب أن نأخذ في الاعتبار المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وصون السلم والأمن الدوليين – وهو المهمة الرئيسة لمجلس الأمن – إذا أردنا تحقيق مقاصد قرار اليوم وأهدافه، بهدف تسوية حالة الفوضى الحالية في اليمن في مجالات السلام والأمن، والقضايا الإنسانية، والتنمية البشرية المستدامة بمعناها الأوسع. ومن الملح أن نتخذ إجراء بدعم من المجتمع الدولي ووفقا لقواعد مجلس الأمن، من أجل توفير

استجابة ملائمة ومستدامة للنزاع في اليمن، والذي من المرجح أن يستمر في إلحاق أضرار مادية وبشرية هائلة لشعبه.

لقد رأينا من آخر تقرير لفريق الخبراء (S/2018/68) أن الحالة الإنسانية في اليمن مدمرة، ولهذا فإننا نأمل أن نتمكن باعتماد القرار المقدم من الاتحاد الروسي بالأمس، من تحقيق النتائج المرضية التي ينشدها كل عضو من أعضاء المجلس منذ فترة طويلة، حيث إن استمرار الحالة الراهنة إنما يشجع الجماعات الإرهابية التي نشأت في جميع أنحاء البلد. وندعو اليمن وحلفائه إلى الامتثال للقرار من أجل إنهاء الأزمة الإنسانية في البلد، والتخفيف من حدة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يواجهها شعب اليمن. ونثني على المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة لما تقدماه من دعم كبير في هذا الصدد.

وأخيرا، فإن جمهورية غينيا الاستوائية تحث الدول الأعضاء على الامتثال الصارم للحظر المفروض على توريد الأسلحة المنصوص عليه في القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) والامتناع عن وضع العقبات أمام الحصول على المساعدة الإنسانية في اليمن، حيث يوجد أكثر من ٢٠ مليون شخص يعانون من حالة حرمان قاسية. وفي الختام، ندعو الأطراف المعنية بالنزاع إلى استئناف العملية السياسية بهدف التخفيف من حدة الأزمة الإنسانية والتأثير المدمر للغاية للحرب على السكان المدنيين، على النحو المبين في الإحاطات الإعلامية اليوم.

الرئيس: سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الكويت.

بداية، أود أن أتقدم بالشكر إلى المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد، ومدير شعبة التنسيق والاستجابة في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، السيد جون غينغ، على إحاطتيهما اليوم.

لقد طرأ على المشهد اليمني تطورات أمنية وسياسية خلال الفترة الماضية مقلقة جدا، للأسف ساهمت في تعقيد هذا المشهد وزادت من جمود العملية السياسية اليمنية. إن هذا الجمود سببه التعنت الواضح من أحد أطراف النزاع في اليمن، وهم جماعة الحوثي الذي ماطل ورفض الانخراط بالجهود الأممية الرامية إلى إنهاء الأزمة، ويرفض حتى تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن دولة الكويت تجدد التأكيد على أنه لن يكون هناك حل عسكري للنزاع الدائر في اليمن، ولا يمكن أن يحسم هذا النزاع إلا عبر الحوار والحل السياسي الذي يجب أن يستند إلى المرجعيات الثلاث المتفق عليها، وهي: المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعلى وجه الخصوص القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، الذي يعتبر ركيزة أساسية لتسوية الأزمة اليمنية.

إن دولة الكويت لها جهود تاريخية في الوساطة ورأب الصدع بين الأشقاء في اليمن تعود إلى سبعينيات القرن الماضي. وفي عام ٢٠١٦، استضافت دولة الكويت مشاورات السلام بين الأطراف اليمنية برعاية الأمم المتحدة لأكثر من ١٠٠ يوم، من أجل تسوية النزاع سلميا، والتي استندت إلى المرجعيات الثلاث التي شكلت خارطة طريق للتسوية السلمية. وجاء ذلك انطلاقا من حرص الكويت على استقرار اليمن الشقيق وحقن دماء أبنائه. إن الجميع ينظر اليوم — بمن فيهم الأطراف اليمنية — إلى مفاوضات السلام التي عقدت في دولة الكويت بأنها كانت فرصة تاريخية للأشقاء في اليمن لإنهاء هذا النزاع الدائر.

هناك بعد آخر للأزمة يجب أن يأخذ حيزا من اهتمام مجلس الأمن. فجميعنا على علم بحملة الصواريخ الباليستية التي يشنها الحوثيون على المملكة العربية السعودية الشقيقة، والتي وصل عددها إلى ٩٥ صاروخا حتى تاريخ ٥ شباط/فبراير ٢٠١٨.

ونحن في دولة الكويت نستنكر وندين بأشد العبارات حملة الصواريخ التسيارية التي يطلقها الحوثيون على المملكة العربية السعودية الشقيقة والادعاءات بتنفيذهم هجمات كذلك على دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة. ونعتبر ذلك تطوراً خطيراً يهدد السلم والأمن الإقليميين وتحدياً لإرادة المجتمع الدولي وتجاهلاً للمساعي الرامية للوصول إلى الحل السياسي المنشود. كما نؤكد وقوف الكويت الكامل إلى جانب الأشقاء في المملكة العربية السعودية ودعمها لكافة الإجراءات المتخذة من قبل المملكة للحفاظ على أمنها واستقرارها. ونؤكد أنه لا يمكن أن يقبل مجلس الأمن وجود جماعة من غير الدول تهدد دولة ذات سيادة بمثل هذه الصواريخ، وتزعزع استقرار وأمن المنطقة. وإن مثل هذه الهجمات الصاروخية يجب إدانتها في كل مرة، كما يعد أمن الممرات المائية مسألة مهمة، ولا يمكن التهاون في التعاطي معها، ويجب توجيه رسالة واضحة بأن الهجمات على السفن أو التهديد باستهدافها أو زرع الألغام المائية في الممرات المائية في باب المندب والبحر الأحمر غير مقبول إطلاقاً ويتعين إدانته كذلك.

وعلى الصعيد الإنساني، يتطلب الأمر منا جميعاً تقديم المزيد لتخفيف المعاناة الإنسانية التي تواجه الشعب اليمني. ونحن في دولة الكويت لم نغفل البعد الإنساني في اليمن، حيث التزمنا في مؤتمر المانحين الذي عقد في جنيف في نيسان/أبريل من العام الماضي بتقديم مساعدات إغاثية وإنسانية، تقدر بنحو ١٠٠ مليون دولار. كما أود أن أشير إلى أن دول التحالف لإعادة الشرعية إلى اليمن مستمرة في جهودها لتخفيف المعاناة الإنسانية للشعب اليمني. وقد أعلن التحالف بتاريخ ٢٢ كانون الثاني/يناير عن خطة عمليات إنسانية شاملة في اليمن رحب بها كل من الأمين العام، السيد غوتيريش، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد مارك لوكوك. وتشمل هذه الخطة تعهدا سخياً من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات بتقديم بليون دولار كمساعدات إنسانية مشتركة. وتشكل هذه المساهمة ما يقارب ثلث إجمالي المناشدة لخطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية لليمن لعام ٢٠١٨. ونأمل من خلال هذه الخطة من قبل التحالف في أن نرى تحسناً على الأرض خلال هذا العام في الأوضاع الإنسانية.

في الختام، وبما أن هذه آخر إحاطة إعلامية يقدمها لنا المبعوث الخاص، السيد اسماعيل ولد شيخ أحمد، أود أن أعرب عن تقديرنا للجهود الي قام بها وفريقه طوال زهاء ثلاث سنوات منذ توليه مهامه الرامية لتسوية الأزمة اليمينة. ونحن في الكويت شهدنا عن قرب تلك الجهود الحثيثة في مفاوضات السلام التي عقدت في الكويت. كما نعرب عن تطلعنا للعمل مع المبعوث الخاص الجديد، السيد مارتن جريفيث، الذي سيجد منا كل الدعم والمساندة في سبيل إنجاح مهمته.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

السيد اليماني (اليمن): أشكر السيد الرئيس، سعادة السفير منصور إياد العتيبي، الممثل الدائم لدولة الكويت لدى الأمم المتحدة، وسعادة الأخ اسماعيل ولد شيخ أحمد، المبعوث الخاص للأمين العام لليمن، وسعادة السيد جون جينغ، مدير شعبة العمليات في مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية.

بداية، أود أن أهنئ سعادة السفير منصور العتيبي على توليه رئاسة المجلس للشهر الحالي، وعلى قيادته الحكيمة لأعماله، وأن أتقدم بالشكر الجزيل لإتاحة الفرصة لنا للحدبث أمام المجلس الموقر، كما لا يفوتني في هذه المناسبة أن أنقل خالص التهاني والتبريكات إلى شعب الكويت الشقيق بمناسبة الاحتفال بالعيد الوطني.

ولا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل للأمين العام ومبعوثه إلى اليمن، السيد إسماعيل ولد شيخ أحمد، على كل

الجهود الكبيرة والمقدرة التي بذلها طوال فترة عمله والتي استمرت قرابة السنوات الثلاث في سبيل حلحلة الأزمة اليمنيه التي خلقها الانقلاب الحوثي في اليمن والذي دمر مقدراتها وأعادها مئات السنين إلى الوراء.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب نيابة عن الحكومة اليمنية عن ترحيبنا بقرار الأمين العام بتعيين السيد مارتن جريفيث مبعوثاً لليمن، ونتطلع للعمل معه بنفس الروح البناءة والمرونة المعهودة للتوصل إلى سلام مستدام في بلاد اليمن يضع نهاية لحالة التدمير الشامل ويوقف الحرب التي أشعلها الحوثيون ضد شعبنا منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

في ١٦ شباط/فبراير الجاري، وبتوجيه من حكومة بلادي، أرسلت إلى الأمين العام رسالة أبرزت فيها أهمية اللحظة التاريخية الحرجة التي تتزامن مع تعيينه للمبعوث الجديد، وعبرت فيها عن استعدادنا في الحكومة للعمل معه وفق المرجعيات التي أجمع اليمنيون عليها وحظيت بإسناد من المجتمع الدولي والمتمثلة في المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني الشامل التي أشرفت عليها الأمم المتحدة طوال عام ٢٠١٣، وأثمرت عن وثيقة تصالحية عكست تطلعات كافة مكونات المجتمع اليمني، وكذا وفق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالشأن اليمني، وعلى وجه الخصوص القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، الذي يشكل الأرضية الضرورية لحل النزاع في اليمن، وهو يعكس إدراك مجلس الأمن لجوهر المشكلة في اليمن.

وكما لا يخفى على المجلس، لا يمكن لأي دولة ذات سيادة أن تقبل بوجود ميليشيات مسلحة على شاكلة حزب الله الإيراني تسيطر على أجزاء من أراضيها وتستخدم العنف والأسلحة الثقيلة لاختطاف الدولة وفرض أجندتها بقوة السلاح وتقوم بالاعتداء على الدول المجاورة بإطلاق الصواريخ التسيارية الإيرانية الصنع وتجنيد الأطفال وتدمير المدن وتشريد سكانها في خرق واضح للقانون الدولي والإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

إننا نهيب بمجلس الأمن الذي كان موحد الموقف واضح الرؤية منذ بداية انخراطه في الأزمة اليمنية في عام ٢٠١١ ، كما نهيب بالسيد مارتن جريفيث بأن يضع نصب عينيه انصياع الحوثيين لقرارات مجلس الأمن، وألا يكافأوا على جرائمهم ضد الإنسانية حتى لا تتمادى الميليشيات المسلحة في دول العالم ضد الكيانات الشرعية وحتى لا ينتشر الإرهاب والفوضى.

إن سبل السلام في بلادي لا يمكن أن تتحقق بدون خروج الميليشيات الحوثية من المدن ومن مؤسسات الدولة التي احتلتها ونهبتها وإعادة الأسلحة التي نهبتها من مؤسسات الدولة العسكرية والأمنية، وتحديدا تسليم الصواريخ التسيارية التي زودتها بها إيران، والتوقف عن الاعتداء على الدول المجاورة وعن ممارسة سلطة الحكومة وعن اقتراف واحدة من أكثر الجرائم بشاعة في القانون الدولي، ألا وهي تجنيد الأطفال. وهذا هو طريق السلام المستدام ولا طريق غيره.

لقد كررت مراراً من هذا المجلس التأكيد بأن الحوثيين لن يوقفهم منطق العقل ولا القانون الدولي ولا القانون الإنساني الدولي ولا قانون حقوق الإنسان، فهم يفكرون خارج الأطر القانونية وخارج التاريخ، مثل عصابات داعش والقاعدة تماماً. ولن يقبلوا بأي سلام مستدام يعيد سلطة الدولة إلى اليمن، فهم يعملون، ويقولها أسيادهم في طهران علانية، من أجل زعزعة الأمن والاستقرار ليس في اليمن فحسب، ولكن في كامل الإقليم دفاعاً عن أجندة إيران التوسعية، وهم لا يفهمون إلا لغة العنف ولا يرون في تهاون وتخاذل الموقف الدولي إلا غطاء للاستمرار في مشروعهم العدائي التوسعي.

لقد قال المبعوث الدولي للتو إن الحوثيين غير مستعدين في هذه المرحلة، وأنا أقول ليس في هذه المرحلة، بل في أي مرحلة، لتقديم التنازلات في الشق الأمني أو الدخول في تفاصيل خطة

أمنية جامعة، وهذه هي المعضلة الأساسية للتوصل إلى حل توافقي. وفي الكويت، رفضوا التوقيع على مقترح كامل وشامل بناء على توجيهات من طهران.

لقد فشل مجلسكم هذا يوم أمس في إرسال رسالة واضحة إلى إيران. وسيؤدي هذا الفشل الذريع إلى تحريض إيران وأذرعها الإرهابية في المنطقة، ومن بينها المليشيات الحوثية في اليمن على التمادي، وستترجم الرسائل المشوشة التي خرجت أمس من هذا المجلس بمزيد من العنف والصواريخ الباليستية والمزيد من المآسي.

لا يسعني إلا أن اشكر الدول التي صوتت ووقفت مع مشروع القرار البريطاني بالأمس. إن عدم امتثال إيران للفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥). وهو ما توصلت إليه لجنة العقوبات المنشأة عملا بالقرار ٢٢٤٠ (٢٠١٤). لهو دليل واضح للعيان على سياستها لزعزعة الاستقرار والأمن في كامل المنطقة. كذلك فإن الهجمات بالصواريخ الباليستية الإيرانية الصنع التي تشنها مليشيات الحوثي على أراضي المملكة العربية والتي بلغت ٩٥ صاروخا وهجوما والتي أثبتها تقرير فريق الخبراء المعني باليمن، تدل على مخطط إرهابي دولي تقوده إيران الدولة المارقة والراعية للإرهاب الدولي التي ما انفكت تهدر المليارات في دعم التنظيمات الإرهابية في المنطقة، ومنها الحوثيين في اليمن، فيما يعاني شعبها الأمرين والعوز والاحتياجات المعيشية داخل إيران.

تستمر المعاناة الإنسانية في اليمن ويتدهور الوضع يوما عن سابقه في كارثة إنسانية غير مسبوقة في القرن الحادي والعشرين. فقد شهدت جميع المناطق اليمنية الواقعة تحت سيطرة الانقلابيين تدميرا ممنهجا لكافة مؤسسات الدولة الرسمية والممتلكات الخاصة والعامة، ودور العبادة، وترويع وإذلال، وتخويف للسكان الآمنين وتجنيد للأطفال والزج بهم في جبهات القتال، وتجويع للمواطن، وتشجيع للسوق السوداء، وسرقة لمقدرات شعبنا في وضح النهار في ممارسة مخالفة لنصوص القانون الدولي والقيم والأعراف الإنسانية. وقد أشار السيد جون جينغ من فوره في تقريره إلى إعاقة الحوثيين إيصال المساعدات الإنسانية. إننا نعاني يوميا من هذا الأمر. لقد قدم التقرير السنوي لعام ٢٠١٧ لفريق الخبراء أرقاما هائلة لحجم السرقات للمال العام والإثراء غير المشروع للعصابات والمليشيات الحوثية التي نهبت خمسة مليار دولار فور احتلالها للعاصمة اليمنية، صنعاء، واستمرت في نهب موارد الصناعات المحلية والضرائب والعوائد من مينائي الحديدة والصليف، وفرضت ضرائب مزدوجة على الناس وعوائد بيع المشتقات النفطية في السوق السوداء، حيث أشار التقرير إلى أن مجمل الشركات التي باتت تعمل في استيراد المشتقات النفطية في اليمن اليوم، هي شركات حديثة المنشأ لعناصر تابعة للمليشيات الحوثية. وبلغ حجم الموارد المنهوبة حسب تقدير الفريق ٦,٧٥ مليار دولار خلال السنوات الثلاث الماضية. وعلى الرغم من هذا يصر الانقلابيون على تجويع أبناء شعبنا في المناطق الواقعة تحت سيطرتهم. ويرفضون دفع المرتبات للعاملين في مجال الخدمة العامة، أو حتى التعاون مع المجتمع الدولي، ومع مكتب المبعوث الخاص. وقالوها علانية أنه إذا أراد المجتمع الدولي أن ندفع المرتبات فليأتِ بها.

بلغت المعاناة الإنسانية مستويات مروعة ومع بداية العام الجاري، أعلن مكتب الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة عن خطته للاستجابة لليمن والتي بلغت قرابة ثلاثة مليارات دولار. وقد بادرت دول التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية مشكورة بالوفاء بالالتزام وتوفير ما قيمته مليار ونصف لتغطية الموارد المطلوبة في الخطة، ولا يسعنا هنا إلا الإشادة بالخطة الإنسانية الشاملة التي أطلقها مركز الملك سلمان لإغاثة الشعب اليمني والتي شملت كافة المجالات الإغاثية ومجالات التعافي الاقتصادي على طريق إعادة الإعمار.

أهيب بكم هنا جميعا في هذا المجلس الموقر، وأهيب بجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لسرعة الإسهام في تغطية

احتياجات خطة الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة في اليمن للعام الحالي.

تتحصن المليشيات الحوثية خلف الكارثة الإنسانية للشعب اليمني، وتستخدمها ضمن أجندتها السياسية لتقديم صورة الضحية وابتزاز المجتمع الدولي، وقد حضرت مرارا من أن تركيز البعض على الشأن اليمني في مجلس باعتباره شأنا إغاثيا إنسانيا في غياب الحل السياسي وعدم قدرة المجتمع الدولي على الضغط على الطرف الحوثي للجلوس على طاولة المفاوضات لتنفيذ متطلبات السلام المنصوص عليها في القرار ٢٢١٦ (٢٠١٤)، إنما يعني السعي إلى استدامة أمد الحرب والأزمة في اليمن. فالمال الذي قد تجود به دولكم لن يكفي لإغاثة ٢٧ مليون يمني باتوا في وضع كارثي وهم يعيشون في الشتات، أو على أرضهم التي يدمرها الحوثيون بشكل انتقامي، وهي في الواقع من أغنى الأراضي وأكثرها جمالا في العالم لك من عرفها. ومن هنا فإني أهيب بمجلسكم الموقر ممارسة الضغط على الطرف الانقلابي الذي يرفض مبادرات السلام، وتجريمه أمام العالم.

في الختام، يناشدكم الشعب اليمني الوقوف معه في هذه اللحظات التاريخية الحاسمة، كما كان عهده بكم، منذ بداية أزمة الانتقال السياسي في اليمن في العام ٢٠١١. إن شعبا عظيما في تاريخه وكريما في عطائه الإنساني يقف على أبوابكم هنا مناشدا فيكم روح الإنسانية لوقف هذه الحرب، وإنهاء الانقلاب. فلا تتركوه يتوسل الفتات على أبوابكم، ولا تتركوا ملايين الشباب في اليمن تتقاذفهم بحار التيه والاغتراب وتلاحقهم عصابات الإرهاب الحوثية والقاعدية والداعشية.

الرئيس: لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية، لمواصلة مناقشتنا هذا الموضوع..

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠.